



الأكاديمية العربية في الدنمارك
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

الاتجاهات الحديثة في المحاسبة المتخصصة

محاسبة الجمعيات التعاونية

محاسبة البنوك

محاسبة النفط

أعداد طالب الدكتوراه
حسين عبد الجليل آل غزوي

أشرف

أ.د/ وليد ناجي الحياي

قدم هذا البحث كأحد متطلبات دراسة دكتوراه فلسفة المحاسبة

٢٠١١م

المقدمة:

هذا البحث هو أحد متطلبات دراسة درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة، حيث يتناول بعض الكتب بالدراسة والتحليل لأحد أهم المواضيع في المحاسبة المتخصصة، حيث يرى الباحث أن هذه الأنواع من المحاسبة المتخصصة ذات أهمية بالغة في الوقت الحالي وذلك لما يستجد من أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية قد تؤثر على تلك الأنواع من المحاسبة.

الفصل الأول : المحاسبة عن الجمعيات الخيرية حيث تعتبر الجمعيات الخيرية في الوطن العربي وفي منطقة الخليج ذات أهمية كبيرة لما يقتضيه الدين الحنيف بالمساهمة في الخدمة الاجتماعية وتقديم المساعدات النقدية والعينية للفئات الضعيفة مالياً فقد تناول الباحث حال الجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية حيث تقدم الدولة مساعدات نقدية كبيرة جداً لهذه الجمعيات لمساعدتها في تقديم الخدمات الاجتماعية للفئات المحتاجة، عليه فقد تتأثر تلك الجمعيات ببعض التشريعات التي تقيد الجمعيات الخيرية في العملية المحاسبية وفي وضع النظام المحاسبي لهذه الجمعيات.

الفصل الثاني : محاسبة البنوك ويعتبر من أكثر أنواع المحاسبة تعقيداً لما لها من أنشطة مالية كثيرة قد تختلف باختلاف نوع المنتج المالي لذا البنك وعليه فقد تم التطرق إلى أهم تلك الأنشطة بشكل مختصر، في حين أن هناك مجموعة من المعايير والهيئات المنظمة للبنوك تتداخل في عملية إعداد التقارير المالية وهي تتميز بالتغيير المستمر مثل معايير بازل (٢،١) والآن تم وضع معايير بازل (٣) بالإضافة إلى معايير البنك المركزي ونظام الشركات ومعايير المحاسبة الدولية والتي تتداخل في بعضها البعض مما قد يجعل عملية التحليل المالي للبنك من أصعب أنواع التحليل المالي حيث تشتمل البنوك على مجموعة كبيرة من الأدوات المالية مثل المشتقات والعملات والاستثمارات وغيرها.

الفصل الثالث : محاسبة النفط هو يعتبر من أهم أنواع المحاسبة في البلاد التي يعتمد اقتصادها على النفط مثل دول الخليج العربي كما تتأثر محاسبة النفط بالمعايير المحاسبية الدولية والمحلية لما يستجد من أحداث قد تسبب في تغيير تلك الطرق حيث تم التطرق في هذا المبحث إلى تاريخية محاسبة النفط خلال القرن السابق وحتى تاريخ كتابة هذا البحث.

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الاتجاهات الحديثة في المحاسبة المتخصصة
٢	المقدمة
	الفصل الأول محاسبة الجمعيات الخيرية
٥	١-١ المقدمة
٦	٢-١ تعريف الجمعيات الخيرية
٧	٣-١ خصائص التنظيمات التي لا تستهدف الربح
٧	٤-١ أنواع الأموال في الجمعيات الخيرية
٨	٥-١ أنشطة الجمعيات الخيرية في الوقت الراهن
٨	٦-١ الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالجمعيات الخيرية
٩	٧-١ النظام الأساسي للجمعيات الخيرية
١١	٨-١ المتطلبات المحاسبية الواجبة على الجهات غير الربحية
١٣	٩-١ الإثبات المحاسبي في التنظيمات غير الربحية
١٣	١٠-١ الإفصاح المحاسبي في الجمعيات الخيرية
١٦	١١-١ الأنشطة في الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية أمودجاً
	الفصل الثاني محاسبة البنوك
٢٥	١-٢ مفهوم البنوك
٢٥	٢-٢ تعريف محاسبة البنوك
٢٦	٣-٢ أنواع البنوك
٢٧	٤-٢ أقسام البنوك الرئيسية

٢٧	قسم الخزينة	١-٤-٢
٢٩	قسم المقاصة	٢-٤-٢
٣٠	قسم الحسابات الجارية	٣-٤-٢
٣١	قسم السلف والقروض	٤-٤-٢
٣٢	الأقسام الأخرى في البنوك	٥-٤-٢
٣٤	تقرير مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح في البنوك	٦-٢
الفصل الثالث		
محاسبة النفط		
٤٠	المقدمة	١-٣
٤١	مفهوم محاسبة النفط	٢-٣
٤١	الجانب الفني في شركات النفط	٣-٣
٤٢	المتطلبات اللازمة توافرها في النظام الجيد ومعايير جودة المعلومات المحاسبية	٤-٣
٤٤	الفروض المحاسبية الأساسية الملائمة في محاسبة النفط	٥-٣
٤٤	المبادئ المحاسبية في محاسبة النفط	٦-٣
٤٦	الطرق المحاسبية المتبعة في شركات النفط	٧-٣
٤٧	التطور التاريخي لمحاسبة النفط	٨-٣
٥٠	أهم التطورات الحديثة في محاسبة النفط	٩-٣
٥٥	مراجع البحث	

الفصل الأول

محاسبة الجمعيات الخيرية

١-١ مقدمة :

لقد تعددت أنشطة الجمعيات الخيرية في الوقت الحاضر وخاصة في الدول الإسلامية حيث أصبح للجمعية الخيرية الكثير من الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية والتي تساهم في زيادة الموارد المالية على تلك الجمعيات للقيام بهدفها وهو مساعدة المنتمين إليها بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

حيث تعتبر الجمعيات في الوقت الحاضر منظمة كبيرة الحجم وخاصة في الدول التي ترى أن العمل الاجتماعي واجب عليها من قبل الدولة ومن قبل الأفراد، وعلى ذلك فقد تصل الأموال التي تحصل عليها إلى أرقام كبيرة جداً، حيث تقوم مثلاً في المملكة العربية السعودية الدولة بتقديم بعض المساعدات المالية لمجموعة كبيرة من الجمعيات الخيرية لمساعدتها في العمل، ومما لا شك فيه فإن توفر مبالغ كبيرة في هذه الجمعيات يفتح الباب على مصراعيه في كيفية استثمارها في مشاريع ناجحة وذات مردود مجزي لتساعد الجمعية على الحصول على مردود مالي سنوي من تلك المشاريع، حيث أن بعض الجمعيات وخاصة في المملكة العربية السعودية تصل المساعدات إلى أكثر من ١٠٠ مليون ريال خلال العام وهناك الأكثر من ذلك، وعلى ضوء ذلك تطلب من تلك الجمعيات الخيرية أن تقوم بالعمل الإداري والمالي على مستوى عالي من الكفاءة واستغلال الفرص الاستثمارية، حيث أصبحت بعض الجمعيات تملك المباني التجارية والعمائر السكنية وبعض المستشفيات وبعض المدارس الخاصة وغيرها.

وعلى ضوء ذلك يجب أن يتمتع النظام المحاسبي في تلك الجمعيات بالكفاءة والرقابة الداخلية للأموال الداخلة والخارجة من تلك الجمعيات.

الفصل الأول

محاسبة الجمعيات الخيرية

٢-١ تعريف الجمعيات الخيرية :

هي عبارة عن وحدة اقتصادية قائمة على أساس تعاون اجتماعي يهدف إلى تقديم خدمات لفئة معينة من المجتمع ولا تهدف إلى تحقيق أرباح وإنما تهدف إلى زيادة إيراداتها من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة ذات العوائد المجزية التي تساعدهم على تحقيق أهدافهم.

وقد عرف الحيايالي الجمعيات التعاونية بأنها " وحدة اقتصادية اجتماعية تنظم طوعياً من قبل مجموعة من الأفراد على أساس العمل المتكاتف والمساندة المتبادلة والمسئولية التضامنية لمزاولة نشاط زارعي أو صناعي أو تجاري أو خدمي وفق مبادئ التعاون في سبيل خدمة مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية وخدمة المجتمع بصفة عامة " ^١

ويتضح لنا من تعريف السابق بأن الجمعية عبارة عن التالي :

- وحدة اقتصادية
- متنوعة الأنشطة (صناعي ، تجاري ، خدمي)
- خدمة مصالح أعضاء الجمعية
- خدمة المجتمع

كما يشار إلى الجمعيات الخيرية وغيرها مما تمارس النشاط الاجتماعي بأنها منشآت لا تهدف إلى الربح، وقد أشار مطر إلى أن " المنشآت غير الهادفة للربح تلك التي لا يكون الهدف الأساسي من تأسيسها حني الأرباح وإذا ما أدارت أنشطتها على أساس تجاري أي قامت ببيع منتجاتها من سلع أو خدمات تقدمها للأعضاء و للغير فإن الربح المحقق من هذه النشاط سيسخر عادت لتمويل أنشطتها الاجتماعية وتحسين خدماتها التي أنشئت من أجلها" ^٢

في حين أشار جون لارسن بأن " التنظيم الذي لا يستهدف الربح بمثابة وحدة قانونية ومحاسبية تسعى لتحقيق منفعة للمجتمع ككل " ^٣

١ الحيايالي ، وليد ناجي ، ٢٠٠٧م ، محاسبة الجمعيات التعاونية ، منشورات الاكاديمية العربية في الدنمارك ، ص: ١٩

٢ مطر ، محمد ، زويلفن انعام ، النظم المحاسبية المتخصصة وتطبيقاتها العملية ، دار وائل للنشر ، ص: ٣١٣

٣ لارسن ، جون ، المحاسبة المتقدمة ، دار المريخ للنشر ، ص: ١٠١٢

١-٣ خصائص التنظيمات التي لا تستهدف الربح :

تعتبر الجمعيات الخيرية أحد التنظيمات التي لا تستهدف الربح وكذا تعتبر من التنظيمات التي يطلق عليها بالتنظيمات المختلطة لأنها تجمع بين خصائص الوحدات الحكومية من ناحية وخصائص تنظيمات قطاع الأعمال من ناحية أخرى وعلى ضوء ذلك فإن أهم خصائص التنظيمات التي لا تستهدف الربح ومنها الجمعيات الخيرية ما يلي :

١- خدمة المجتمع

٢- عدم وجود حافز الربح

٣- التمويل بواسطة أفراد المجتمع

٤- المسؤولية عن الموارد

٥- أهمية الموازنات

كما أن هناك بعض الخصائص تتشابه مع قطاع الأعمال وهي كالتالي :

١- الإدارة عن طريق مجلس الإدارة

٢- قياس التكاليف المستنفدة

٣- استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي^٤

١-٤ أنواع الأموال في الجمعيات الخيرية :

هناك نوعان من الأموال التي تستخدم في الجمعيات الخيرية وهما كالتالي :

١-٤-١ المال غير المقيّد :

ويطلق عليه أحياناً المال الجاري غير المقيّد وهو عبارة عن الأموال التي تحصل من بعض المشروعات الخاص بالجمعيات الخيرية والتي يمكن الاستفادة منها في جميع أوجه الصرف المحددة من قبل الإدارة

١-٤-٢ المال المقيّد :

ويطلق عليه المال الجاري المقيّد وهو عبارة عن الأموال التي تحصل من التبرعات والهبات وتكون مقيّدة بأوجه صرف محددة ولا يمكن للجمعيات الخيرية تجاوز أوجه الصرف المحددة مسبقاً وخاصة إذا كانت من جهات حكومية.

٤ لارسن ، جون ، المحاسبة المتقدمة ، دار المريخ للنشر ، ص: ١٠١٦

١-٥ أنشطة الجمعيات الخيرية في الوقت الراهن :

لقد تعددت الأنشطة للجمعيات الخيرية في الوقت الراهن بسبب تعدد الأدوات الاستثمارية التي تساعد تلك الجمعيات على تنويع مصادر إيراداتها حيث أصبحت لدى بعض الجمعيات مستشفيات وشركات تجارية وصناعية ومباني وصالات أفرح الخ. وعلى ضوء ذلك تطلب من إدارة تلك الجمعيات التعامل مع مجموعة كبيرة من المعلومات المالية والمحاسبية ووضع نظم معلومات محاسبية خاصة بتلك الجمعيات تتوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

حيث تتباين المعلومات حول معالجة بعض البنود المحاسبية في الأدبيات المحاسبية فخذ على سبيل المثال الاستهلاك هل يتم استخدام الاستهلاك في الجمعيات التعاونية مثل استهلاك السيارات أو الآلات فقد أشار جون لارسن " أن هناك قضية ما زالت موضوعاً للجدل وهي - هل يجب أن يسجل الاستهلاك كمصروف في التنظيمات التي لا تستهدف الربح؟ وعموماً لم يحسم المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين هذه القضية"^٥

وعلى أيه حال فإن تعدد الأنشطة والمجالات يتطلب من الجمعيات وضع قوائم المالية موحدة لجميع أنشطتها وفق المعايير المحاسبية وكذا أن يتم التصديق عليها من قبل المحاسب القانوني وذلك بهدف تقديم تلك البيانات المالية لبعض الجهات الحكومية للحصول على بعض المنح والهبات المالية التي تستفيد منها تلك الجمعيات كما هو موجود في المملكة العربية السعودية.

١-٦ الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالجمعيات الخيرية :

ترتبط الجمعيات الخيرية بمجموعة كبيرة من الأنظمة واللوائح التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشرة على إدارة الجمعيات الخيرية بصفة عامة وإدارة الوضع المالي والمحاسبي بصفة خاصة، حيث تتأثر تلك الجمعيات بمجموعة من التشريعات والأنظمة فعلى سبيل المثال لا الحصر في المملكة العربية السعودية تتأثر الجمعيات الخيرية بمجموعة كبيرة من التشريعات وهي كالتالي :

أولاً : وزارة الشؤون الاجتماعية :

حيث ترتبط الجمعيات التعاونية بمجموعة من اللوائح والأنظمة الصادرة من الدولة وهي كالتالي :

٥ لارسن، جون ، المحاسبة المتقدمة ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، ص : ١٠٢٦

١- نظام الجمعيات التعاونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٦) وتاريخ ١٣٨٢/٦/٢٥هـ.

٢- لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٠٧) وتاريخ ١٤١٠/٦/٢٥هـ وقواعدها التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٧٦٠) وتاريخ ١٤١٢/١/٣٠هـ.

٣- لائحة جميع التبرعات للوجوه الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٥٤٧) وتاريخ ١٣٩٦/٣/٣٠هـ.

٤- لائحة إعانة الجمعيات التعاونية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٤١٩) وتاريخ ١٣٩٨/٥/١٠هـ.

ثانياً : الأنظمة الأساسية الصادرة بأوامر ملكية :

وتشتمل على الأنظمة الأساسية واللوائح الداخلية لتلك المؤسسات الخيرية الخاصة التي يتم إنشاؤها بموجب أوامر ملكية، حيث أن هذه الفئة تم استثناءها من الخضوع لأحكام لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية، وبالتالي من الخضوع لإشراف أية جهة حكومية، حيث تتمتع هذه المؤسسات باستقلال كامل في إدارة شؤونها الإدارية والمالية. وفي هذه الحالة فإن النظام الأساسي لهذه المؤسسات ولوائحها الداخلية هي المرجع القانوني في كل ما يتعلق بشؤون هذه المؤسسات الإدارية والتنظيمية والمالية كما أنها تخضع لإشراف أجهزتها الرقابية الداخلية. ومن أمثلة هذه المؤسسات : مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي^٦، ومؤسسة الملك خالد الخيرية^٧.

١-٧ النظام الأساسي للجمعيات الخيرية :

غالباً يتطلب تنظيم أي جمعية تعاونية أن يتم وضع نظام أساسي للجمعية وعادة ينقسم النظام الأساسي في الجمعيات الخيرية إلى ثلاثة أقسام هي كالتالي :

١- الجمعية وإدارتها وواجباتها

^٦ تعتبر المؤسسة شخصية معنوية مستقلة ويشار إليها فيما بعد بـ(المؤسسة) وذلك وفقاً لما جاء في المادة الأولى من النظام الأساسي للمؤسسة في النظام باسم (مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي) حيث تهدف المؤسسة إلى تأمين مساكن ملائمة للفئات الأكثر حاجة في المجتمع السعودي ليكون في توفير هذه المساكن مدخل لتمكينها من أن تصبح فئات منتجة وقادرة على المشاركة في تنمية محيطها المحلي المباشر كجزء من التنمية الشاملة في المملكة، : <http://www.kaf.org.sa/PageDetails.aspx?PageID=2>

^٧ الشمري، بندر ، العتيبي، موسى ، الاطار القانوني ذات العلاقة بالقطاع الخيري والتطوعي في المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٨م، ص: ٥

٢- المجلس الأعلى للجمعيات الخيرية

٣- الأشراف على الجمعيات الخيرية

كما أنه يلاحظ بأن النظام الأساسي للجمعيات يوفر فيه عدد من البنود المتشابهة مثل :

- تاريخ طلب التأسيس والفقرات التفصيلية
- غرض التأسيس
- الجمعية العمومية
- مجلس إدارة (تشكيل المجلس ، الدعوة الاجتماعية ، طريقة اختيار الرئيس وغيرها)
- السنة المالية (هجرية ، ميلادية)
- تعيين مراقب الحسابات (أي اختيار مكتب محاسبة قانوني معتمد)
- تصديق الجمعية وغيرها من البنود

كما يتكون النظام الأساسي من مجموعة من المواد وهي عبارة عن شرح لكل مادة تتطلب توضيح بعض الإجراءات والواجبات التي يجب على إدارة الجمعية العمل بموجبها ومنها على سبيل المثال لا الحصر التالي :

- تحديد بعض أهداف الجمعية مثل مناقشة التقرير السنوي عن الجمعية وفروعها والتصديق عليها والموافقة على ميزانية الجمعية والحسابات الختامية لها وتحديد رسوم العضوية والاشتراك السنوي في الجمعية .
- تعقد بعض الاجتماعات والتي تتطلب بعض الإجراءات ومنها أن لا يزيد الاجتماع السنوي للجمعية العمومية عن ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء سنتها المالية.
- حيث تنص بعض المواد على أن يتكون مجلس الإدارة للجمعية الخيرية من (رئيس الجمعية ، نائب رئيس الجمعية ، المسئول المالي، أربعة أعضاء من أعضاء الجمعية العمومية ، رؤساء لجان الإدارة).
- يختص مجلس إدارة الجمعية على شؤون الجمعية إدارياً ومالياً وعلمياً واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق أهدافها مثل شراء العقار وبيعه واستثماره ، وأعداد التقرير السنوي ، وقبول التبرعات و الإعانات والمنح والوصايا ، واقتراح الميزانية والحساب الختامي للجمعية ، وتقديم المقترحات والتوصيات بشأن خطط الجمعية.

٨-١ المتطلبات المحاسبية الواجب على الجهات غير الربحية:

١-٨-١ المتطلبات المحاسبية العامة :

تتطلب الأنظمة المحاسبية في القطاع الخيري والتطوعي والتي تطلق عليها بالجهات غير الهادفة للربح الإتيان بعدد من المتطلبات المحاسبية العامة ذات العلاقة بنظام الضبط الداخلي والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي :

١- إمسك سجلات ودفاتر محاسبية منتظمة.

٢- تعيين محاسب قانوني مرخص له.

٣- إعداد محضر مجرد الصندوق في نهاية السنة المالية بعد إتمام عملية قفل الدفاتر والسجلات المالية.

٤- إعداد محضر مجرد المستودع لحصر البضائع والأعيان والمواد الأخرى مع بيان لقيمتها المقدرة.

٩-١ الإثبات المحاسبي في المنشآت الغير هادفة للربح :

هي العملية التي يتم بموجبها تحديد المعالجة المالية للبنود الواردة في القوائم المالية وكيفية معالجتها محاسبياً حيث تتطلب تلك المعالجات الكثير من الإجراءات التي تتقيد بها الجمعية الخيرية استناداً على بعض الأنظمة والإجراءات التي تتقيد بها الإدارة المالية في معالجتها للعمليات المالية ومنها على سبيل المثال لا الحصر في المملكة العربية هناك بعض التعاميم تصدر من وزارة الشؤون الاجتماعية :

١- بالنسبة للتبرعات العينية الواردة للجمعية كأصول ثابتة فإنه يتم تسجيلها مباشرة

على النحو التالي:

من / حساب الأموال الثابتة (مباني، أراضي، سيارات)		
إلى / مال الجمعية.		
ولا يتم إدراجها ضمن حساب الإيرادات والمصروفات.		

(٨) البند رقم (٥) من تعميم وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (٥٧٩٦٦) وتاريخ ٢٢/١٢/١٤٢٣هـ، الخاص بالجمعيات الخيرية (ملحق رقم ٦).

٢- في حالة انتهاء السنة المالية ولم ترد إلى الجمعية إعانة الوزارة السنوية فإنها تسجل كإيراد مستحق بالقيود التالي :

من ح / الإيرادات المستحقة		
إلى ح / الإيرادات		
أما إذا كانت إعانة إنشائية فإنها تسجل كآتي :		
من ح / الإعانة الإنشائية المستحقة		
إلى ح / مال الجمعية (٩).		

٣- الحصول على شهادات من البنوك التي تتعامل معها الجمعية تبين أرصدة الجمعية لديها في نهاية العام المالي، وإعداد مذكرات التسوية اللازمة في حالة اختلاف الرصيد بالبنك عن الرصيد الدفترى من واقع السجلات بالجمعية مع بيان أرقام الشيكات ومبالغها التي صدرت ولم تقدم للصرف والشيكات التي وردت للجمعية وقدمت للبنك ولم ترد بكشوف الحساب (١٠).

٤- يجب الجمعية تحميل كل نشاط من نشاطاتها بمصروفاته الفعلية مثل : الرواتب والأجور والمكافآت والإيجارات بحيث يُحمل كل نشاط بما يخصه منها دون تحميلها جميعاً لبند المصروفات العمومية والإدارية (١١).

(٩) البند رقم (١٣) من تعميم وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (٥٧٩٦٦) وتاريخ ١٤٢٣/١٢/٢٢ هـ
(١٠) انظر إلى البند رقم (٩) من تعميم وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (٥٧٩٦٦) وتاريخ ١٤٢٣/١٢/٢٢ هـ والخاص بالجمعيات الخيرية وانظر أيضاً البند (ثانياً) من قواعد إعداد الميزانيات من مجموعة القواعد المحاسبية ، وكذلك ما ورد في البند (ثانياً) من قواعد إعداد الميزانيات العمومية والحسابات الختامية للجمعيات التعاونية.
(١١) البند رقم (١٠) من تعميم وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (٥٧٩٦٦) وتاريخ ١٤٢٣/١٢/٢٢ هـ

١-١٠ الإفصاح المحاسبي في الجمعيات الخيرية :

يقصد بالإفصاح المحاسبي كمية ونوعية البيانات والمعلومات المالية التي تنشر عن أنشطة المؤسسة أو الجمعية وكيفية عرضها بمراعاة احتياجات مستخدمي القوائم المالية وطبيعة نشاط المؤسسة أو الجمعية^{١٢}

ولقد تطلبت بعض الأنظمة التي تشرف على الجمعيات الخيرية كحد أدنى للإفصاح عن المعلومات المالية وقد يختلف مستوى الإفصاح في المنشآت الغير هادفة للربح على سبيل المثال فإن مستوى الإفصاح في الجمعيات التعاونية يتطلب إفصاح أكثر من الجمعيات الخيرية. كما يتضح لنا ذلك من قواعد وتعليمات وزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ، وهي كالتالي:

١- يجب إعداد بيان بكل من الموجودات الثابتة والواردة للجمعية بطريق الشراء خلال السنة المنتهية.

٢- إعداد بيان بكل الموجودات الواردة بطريق التبرع مع بيان بقيمتها وتاريخ ورودها للجمعية، وأيضاً طريقة توزيعها على خدمات الجمعية وأنشطتها المختلفة والأرصدة المتبقية منها في نهاية السنة مع إرفاق جميع المستندات التي تثبت ملكيتها للجمعية (صكوك شرعية، استثمارات سيارات، وغيرها)^{١٣}

٣- يجب على الجمعيات والمؤسسات الخيرية إعداد كشوفات استهلاك الموجودات الثابتة مع خلاصة عامة لأنواع الموجودات الثابتة والإضافات والإستبعادات أثناء العام المالي المنتهي ومدة الاستهلاك واستهلاك العام ومجمع الاستهلاك والرصيد^{١٤}

٤- بالنسبة للجمعيات التي يوجد لديها نشاط يتعلق برياض الأطفال، فإنه يلزمها إعداد حساب لهذا النشاط مشتملاً على الإيرادات والمصروفات مفصلاً مع توضيح مبالغ الاشتراكات المخفضة والحالات المعفاة^{١٥}

(١٢) الملحم، إدارة المنظمات غير الربحية، ص ١٧٩ .

(١٣) البندين (٥، ٦) من تعميم وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (٥٧٩٦٦) وتاريخ ١٢/٢٢/١٤٢٣هـ، وكذلك البند (ثامناً) من قواعد إعداد الميزانيات الواردة بمجموعة القواعد والتعليمات المحاسبية للجمعيات الخيرية.

(١٤) البند رقم (١٥) من تعميم الوزارة المذكورة أعلاه ، وانظر ايضاً رقم (٤) من مجموعة القواعد والتعليمات المحاسبية للجمعيات والمؤسسات الخيرية

(١٥) البند رقم (١٨) من تعميم وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (٥٧٩٦٦) وتاريخ ١٢/٢٢/١٤٢٣هـ.

١-١٠-١ استهلاك الأصول الثابتة :

يعرف الاستهلاك بأنه التناقص التدريجي في قيمة الأصل الثابت وذلك بسبب استخدامه خلال فترة طويلة إلا أنه يفقد جزء كبير من أداؤه بسبب بعض العوامل التي تؤثر عليه، ومن هناك قد أصبح الاستهلاك أحد أهم بنود المصروفات التي تلقى اهتمام من قبل المنظمات والهيئات المحاسبية وتحديد طرق استهلاك ذلك الأصل (الاستهلاك الثابت ، الاستهلاك المتناقص) إلا أن هناك اتجاهين يتعلق بموضوع الاستهلاك بالنسبة إلى المنشآت الغير هادفة إلى الربح وهما كالتالي :

١-١٠-١-١ الاتجاه الأول :

يرى هذا الاتجاه أنه لا يجب استهلاك الأصول الثابتة في المنشآت الغير هادفة للربح بسبب أن تلك الجمعيات هي غير ربحية، كما هو معتمد في المحاسبة الحكومية أو القومية بأن لا تستهلك تلك الأصول إلا انه في الآونة الأخيرة قد نادى بعض الباحثين بأنه يجب على القطاع العام أن يقوم باستهلاك بعض من الأصول الثابتة حيث لا يعقل بأن هناك أصل سعره الدفترى قبل عشرين سنة هو نفس السعر الحالي، ومن أهم من نادى بذلك هو جون لارسن حيث أشار إلا أن " هناك قضية ما زالت موضوعاً للجدل وهي هل يجب أن يسجل الاستهلاك كمصروف في التنظيمات التي لا تستهدف الربح ؟ ويرجع السبب إلى أن المحاسبة في هذا النوع من الأموال التي لا تستهدف قياس الربح وإنما تستهدف الرقابة على موارد الأموال بدلاً من مصروفات العمليات، ويعتقد أن أنشطة الجامعات والكليات لا تختلف كثيراً عن أنشطة التنظيمات الأخرى التي لا تستهدف الربح ولذلك فإن الاعتراف بمصروف الاستهلاك بالنسبة لها يعتبر غير ملائم^{١٦}

١-١٠-١-٢ الاتجاه الثاني :

يرى الاتجاه الثاني بأنه يجب استخدام استهلاك الأصول الثابتة في المنظمات الغير هادفة للربح، حيث أن تأثير النقص في الموجودات سنوياً سيؤثر على أداء تلك الأصول ويسبب في زيادة في مصاريف صيانتها مما يؤدي بأن يتم التخلص من الأصول وشراء أصل جديد يساهم في نشاط الجمعيات الخيرية بكفاءة وتقليل مصاريف الصيانة لها.

١٦ جون لارسن ، المحاسبة المتقدمة ، دار المريخ للنشر ، ص : ١٠٢٧

حيث أشارت وزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية إلى عدد من القواعد والتعليمات بخصوص استهلاك الأصول الثابتة في الجمعيات الخيرية، وهي كالتالي :

١- أوجب النظام أن تحتسب نسبة استهلاك الأصول والموجودات الثابتة وفقاً لطريقة القسط الثابت باعتبارها الطريقة الأنسب من حيث التطبيق على أصول الجمعيات والمؤسسات الخيرية^{١٧}.

٢- بالنسبة للأصول التي تم استهلاك قيمتها دفترياً وما زالت قيد الاستعمال لدى الجمعيات فإنه يتم احتساب قسط استهلاكها بنفس النسبة السابقة بعد أن يتم إعادة تقدير قيمتها وإضافتها إلى قيمة الأصول الثابتة في الميزانية^{١٨}

٣- بالنسبة للأصل الذي لم يستعمل طوال السنة فيتم احتساب قسط استهلاكه بنسبة تعادل نصف النسبة المئوية المحددة للاستهلاك أساساً، وفي حالة جرى استعماله لفترة معينة فقط فيتم احتساب الاستهلاك عن المدة التي استعمل فيها بالكامل.

(١٧) البندين (ثانياً وثالثاً) من قواعد الاستهلاك للجمعيات الخيرية والواردة ضمن مجموعات القواعد والتعليمات المحاسبية (١٨) البند (رابعاً) من قواعد الاستهلاك للجمعيات الخيرية، (الشمري، بندر، وموسى العتيبي، ، الإطار القانونية ذات العلاقة بالقطاع الخيري والتطوعي في المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٨م)

١١- الأنشطة في الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية أنموذجاً^{١٩}:

أنشئت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٣٨٠هـ حيث قامت الوزارة بتنظيم صناديق البر الخيرية الموجودة وسجلتها كجمعيات خيرية وفق لوائح نظمت عملها وإجراءات تأسيسها، حيث صدرت لائحة لتنظيم العمل بها عام ١٣٩٥هـ ثم صدرت لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية في عهد خادم الحرمين الشريفين بقرار مجلس الوزراء رقم "١٠٧" في ١٤١٠/٦/٢٥هـ مشجعة الاستمرار والتوسع في هذا المجال.

حيث أن المبدأ الذي ينطلق منه العمل الخيري في المملكة العربية السعودية هو أحد مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي، وقد حظي هذا العمل بدعم الدولة وتشجيعها ورعايتها، وتتضافر الجهود الحكومية والأهلية أصبح للعمل الخيري مكانته في خطط التنمية.

وقد دعم هذا النشاط بإنشاء الإدارة العامة للمؤسسات والجمعيات الأهلية لتنظيم جهود الأفراد والجماعات وتوجيههم للعمل المشترك مع الجهود الحكومية لمقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم والانتفاع بإمكاناتهم وطاقاتهم من أجل النهوض بصورة متكاملة بجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية وتحقيق التكامل بينها من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع السعودي عن طريق الجمعيات والمؤسسات الخيرية بهدف الرفع من مستوى الحياة وإحداث تغيير مفيد في أسلوب العمل والمعيشة في المجتمعات المحلية " ريفية وحضرية" مع الاستفادة من إمكانات تلك المجتمعات المادية وطاقاتها البشرية بأسلوب يوائم بين حاجات المجتمع السعودي وتقاليد وقيمه الدينية والحضارية.

ولقد تطورت خدمات هذه الجمعيات والمؤسسات من مجرد تقديم المساعدات المالية إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تساعد الأفراد على الاعتماد على النفس من خلال تنمية مهاراتهم عن طريق برامج التعليم والتأهيل، وتحرص وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على تشجيع المواطنين على تأسيس المزيد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية لنتشر في مختلف

¹⁹ <http://mosa.gov.sa/portal/modules/smartsection/item.php?itemid=6>

مناطق المملكة وتعمل على دعمها مادياً وفنياً وإدارياً واستثماراً أبناء هذا الوطن وتحقيقاً للتكافل الاجتماعي الذي يحرص عليه الدين الإسلامي الحنيف.

١-١١-١ برامج وخدمات الجمعيات الخيرية :

لقد تمكنت الجمعيات الخيرية في عهد خادم الحرمين الشريفين بجهودها التطوعية من أداء مهام متعددة في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية واستطاعت شق طريقها وتحقيق أهدافها بشكل ملفت للنظر جعل منها مثلاً يحتذى، ومن ضمن البرامج والخدمات والمشروعات التي تنفذها الجمعيات الخيرية في عهد خادم الحرمين الشريفين الآتي:-

١. برامج التعليم والتدريب والتأهيل :وتشمل إعداد مربيات الأطفال واستعمال الحاسب الآلي وتعليم التفصيل والخياطة وتعليم اللغات وتحسين الخط والتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي ومكافحة الأمية والسكرتارية والفنون التشكيلية والتطريز وتدريب بعض أفراد الأسر التي ترعاها الجمعية على صياغة الذهب والمجوهرات وتشغيلهم بالفرع النسائي لمصانع الذهب المقامة بالتعاون مع بعض الجمعيات النسائية ومصانع الذهب.

٢. برامج الرعاية الصحية: وتتمثل في المستوصفات والعيادات الطبية وإجراء عمليات القلب المفتوح وعيادات مكافحة التدخين والصيدليات ومراكز العلاج الطبيعي ودورات الإسعاف الأولى وخدمة نزلاء المستشفيات ودعم لجان أصدقاء المرضى وتأمين السكن الصحي للمرضى ومرافقيهم بالإضافة إلى التوعية الصحية والمشاركة في أسبوع النظافة والمناسبات الصحية الأخرى.

٣. رعاية المعوقين وكبار السن: ويتمثل ذلك في الآتي: مراكز ودور إيوائية، مراكز تعليم خاص، تعليم وتفصيل الخياطة، مشاغل خاصة لتأهيل المعوقات ... بالإضافة إلى تأمين الأجهزة الطبية لبعض المعوقين.

٤. برنامج الإسكان الخيري وتحسين المسكن: يتمثل في شراء وتحسين المساكن لبعض الفئات المحتاجة.

٥. البرامج الثقافية: مكتبات عامة، إقامة ندوات ومحاضرات وأمسيات دينية وثقافية ...
- هذا بالإضافة إلى نشر وطبع وتوزيع الكتب ونشرات التوعية واللوحات الإرشادية
٦. رعاية المرافق والخدمات العامة ويشمل ذلك: إنشاء المساجد وترميمها، العناية بالمقابر ومغتسلات الموتى، التبرع بالدم، تأمين الماء، المشاركة بالأسابيع العامة والمناسبات الأخرى، نقل المرضى والمصابين والطالبات، فتح الطرق وتمديد شبكات المياه، تولى أعمال النظافة، تأمين خدمات الهاتف.
٧. برنامج تقديم المساعدات المتنوعة: ويشمل ذلك تقديم أنواع المساعدات النقدية والعينية والطارئة والموسمية ومساعدة المرضى والمعسرين وراغب الزواج وأسر السجناء والمعوقين وغير ذلك.. هذا بالإضافة إلى مشروع كافل اليتيم وخدمات الأريطة ودور الضيافة لإيواء الحالات الطارئة الناجمة عن حوادث الطرق وغيرها.
٨. إقامة المراكز الاجتماعية للشباب ومراكز الأحياء لتنمية الأحياء وخدمتها بالتعاون مع مواطنين متطوعين.
٩. جمع وتوزيع فائض الولائم والحفلات والمناسبات.
١٠. تأمين وجبات إفطار للصائمين في رمضان.
١١. مساعدة بعض المواطنين في أداء فريضة الحج وتسهيله لهم.
١٢. توزيع لحوم الهدى والأضاحي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية.
١٣. توزيع تمور المكرمة الملكية.
١٤. القيام بإجراء بعض البحوث والدراسات الاجتماعية.
١٥. توعية السجناء.
١٦. إقامة الحفلات والمعارض والأسواق الخيرية.

١-١١-٢ جهود الوزارة في دعم خدمات وبرامج الجمعيات الخيرية:

نظراً لارتباط أعمال الخير بالدين الإسلامي الحنيف ارتباطاً وثيقاً فإن حكومة خادم الحرمين الشريفين تولى العمل الخيري عناية خاصة ويحظى منها بكل دعم وتأييد حيث تبوأ العمل التطوعي مكانته في خطط التنمية الوطنية.

ويتمثل الدعم المعنوي بالإشراف على أعمال الجمعيات الخيرية وتوجيهها والعمل من أجل تسهيل مهمتها لما يحقق أهدافها بفعالية وسرعة وكذلك منح المتخرجين في الدورات التدريبية التي تقيمها شهادات مصدقة من الوزارة إضافة إلى منح القروض للمتخرجين في هذه الدورات من بنك التسليف السعودي للمساعدة في إقامة مشروعات فردية.

١-١١-٣ الدعم المادي فيمكن إيجازه في الآتي:

١- تقديم الإعانات المتنوعة وفقاً للائحة منح الإعانات للجمعيات الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٦١٠ في ١٣/٥/١٣٩٥هـ الذي يتيح للجمعيات الخيرية الاستفادة من الإعانات الآتية:

- أ - إعانة تأسيسية تصرف بعد تسجيل الجمعية رسمياً.
- ب- إعانة سنوية تصرف للجمعية بعد انتهاء سنتها المالية وقد تصل هذه الإعانة إلى ٨٠% من إجمالي مصروفاتها.
- ج- إعانة إنشائية تصرف لمساعدة الجمعية في تنفيذ مشروعات المباني التي تساعد الجمعية على تأمين مقرات مناسبة لبرامجها المختلفة وتصل هذه الإعانة إلى ٨٠% من إجمالي تكاليف البناء.
- د- إعانة فنية تتمثل في تحمل تكاليف تعيين موظفين فنيين للعمل بالجمعيات أو مدها بخبراء ومختصين لدراسة أوضاعها وتقديم الاقتراحات اللازمة للنهوض بها، أو ندب بعض موظفي الوزارة للعمل لديها لمدد محدودة وعند الحاجة.
- هـ- إعانة عينية وفقاً للحاجة لمساعدة الجمعيات في أداء رسالتها وتنفيذ برامجها على خير وجه بما في ذلك منح كل جمعية خيرية قطعة أرض بمساحة ١٥٠٠م لإقامة مقرها عليها. وهناك إعانات أخرى تتمثل في:-
- ١- إعانة طارئة تمنح في الحالات الاستثنائية لدى مواجهة الجمعيات صعوبات أو أزمات مالية.
- ٢- تمنح الجمعيات الخيرية حاجتها من الأراضي لإقامة منشآتها الخيرية عليها وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٧ في ٨/٦/١٤٠٦هـ.

٣- معاملة الجمعيات الخيرية معاملة الأسر الحاضنة وصرف مخصصات الحضانة لها في حالة قيامها برعاية الأطفال ذوي الظروف الخاصة بذلك، وكذلك شمولها بالإعانات الخاصة برعاية المعوقين إذا تولت رعايتهم وذلك وفقاً للقرارات الرسمية الصادرة بهذا الشأن.

٤- النظر إلى الجمعيات الخيرية على أنها جهات يمكن تدريب المعوقين لديها وشمولها بالمبالغ المخصصة لذلك.

٥- الحصول على التيار الكهربائي بسعر مخفض ومحدود بخمس هللات للكيلواط الواحد مهما بلغت كمية الاستهلاك.

٦- دعم رياض الأطفال التابعة للجمعيات الخيرية بالمديرات والمدارس وبالكتب ووسائل الإيضاح وفقاً للإمكانات المتاحة، إضافة إلى قيام الرئاسة العامة لتعليم البنات بالإشراف التربوي على هذه الرياض.

١-١١-٤ الرؤية المستقبلية للجمعيات الخيرية:

إدراكاً لأهمية استمرار الجمعيات الخيرية في تنفيذ برامجها ومشاريعها توافقاً مع احتياجات المجتمع فإن الخدمة الاجتماعية لديها نظرة مستقبلية مملوءة بالأمل ولها إستراتيجية واضحة وهي ترجمة لما ورد بالخطة الخمسية الحالية التي تنص على تفعيل إسهام الجمعيات وذلك من خلال:

- إنشاء جمعيات متخصصة في مجالات معينة كما حصل في السنوات الأخيرة، فقد أنشئ العديد من الجمعيات مثل "جمعيات المعوقين، ومتلازمة داون، ورعاية الأيتام، والإعاقاة السمعية، وجمعية مرضى الفشل الكلوي" وغيرها من الجمعيات.

- لتركيز على إقامة لقاءات وبرامج تدريبية للقائمين على الجمعيات الخيرية والعاملين بها.
- إنشاء نظام معلومات متكامل يخدم الجمعيات ويساعد على انسياب المعلومات بين الجمعيات بعضها ببعض وكذلك بينها وبين الوزارة.

- تشجيع الجمعيات على القيام بالأنشطة والبرامج ذات الأولوية مثل كفالة الأيتام والأنشطة الإيوائية وتقديم الدعم اللازم لها.

١-١١-٥ وضعت الجمعيات الخيرية في خططها المستقبلية الارتقاء بها ومتابعة

تحقيق الآتي:-

أولاً: في مجال الموارد البشرية:

أ - لقد حرص القائمون على الجمعيات الخيرية وشعروا بأهمية شغل جميع الوظائف بالجمعيات الخيرية بالمواطنين المؤهلين الذين يستطيعون التعامل مع المستفيدين من خدمات الجمعية لضمان تقديم أفضل الخدمات لهم.

ب- إعداد برامج تأهيلية تكون خاصة بالعمل الخيري بالإضافة إلى الدورات العامة في المجالات الاجتماعية والإدارية والمالية.

ج- استحداث أساليب جديدة لاستقطاب القدرات المتميزة للعمل الخيري وتهيئة الظروف المناسبة لاستمراريتهم، ويوجد في الجمعيات التخصصية متعاونون ومشاركون على درجة عالية من التأهيل الأكاديمي يقدمون خدماتهم ويكرسون جهودهم لخدمة المستفيدين من هذه الجمعيات.

د - إيجاد قاعدة معلومات في كل جمعية لتسجيل المعلومات عن المتطوعين والتركيز على مشاركتهم وإيجاد السبل التي تشجعهم على المشاركة:.

ثانياً: التنظيم المالي والإداري:

أ - إعادة النظر فيما هو قائم من لوائح وإجراءات داخلية تواكب التوسع القائم.

ب- استخدام التقنية الحديثة في أعمال الجمعيات مثل استخدام الحاسب الآلي في الاحتفاظ بجميع البيانات عن المستفيدين من حيث الاسم وموقع السكن ونوع الحالة والمساعدة المقدمة " نقدية أو عينية" وتاريخ تسلمها والتاريخ اللاحق لتسلم المساعدة التالية... الخ.

ثالثاً: الأنشطة والبرامج:

أن تقوم الجمعيات بتبني أنشطة وبرامج مختلفة تهدف إلى تأهيل المحتاجين وتدريبهم وسد حاجاتهم ومن هذه الأنشطة:

١ - رعاية وكفالة الأيتام.

٢ - رعاية العجزة.

٣- برامج تأهيل ورعاية المعوقين.

٤- التركيز على البرامج التدريبية واستحداث برامج جديدة يحتاجها سوق العمل مع إعطاء الأولوية فيها للفئات المحتاجة.

رابعاً: الموارد المالية:

أن تقوم الجمعيات بتنوع مصادرها المالية فهي لا تعتمد على الإعانات المقدمة فقط بل على إيجاد مورد ثابت لها للصرف على الأنشطة التي تمارسها ومن هذه الموارد:

أ - الأوقاف : يقوم بعض المحسنين بوقف ما لديهم من عقار ليحول ريعه للجمعيات الخيرية، وعلى سبيل المثال أوقف صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز عقاره المسمى "عمارة العزيزية" على جمعية مركز الأمير سلمان الاجتماعي والوزارة تشجع الجمعيات على التوسع في هذا المجال وخاصة حث المتبرعين على إيجاد أوقاف على الأنشطة عن طريق وضع الجمعيات لخصص يشارك فيها المحسنون كل حسب قدرته وتوقف على أنشطة معينة كـرعاية الأيتام أو الفقراء وغيرها من الأنشطة.

ب- الاستثمار: ويتمثل الاستثمار في إقامة المراكز الطبية والصيدليات أو العمائر السكنية أو المدارس حيث يتم دراسة جدواها الاقتصادية قبل الموافقة عليها لضمان نجاحها واستمراريتها إلى جانب مجالات الاستثمار المأمونة الأخرى.

ج- البرامج التدريبية: وتمثل هذه البرامج في الحاسب الآلي ومشاكل الخياطة وتعليم الخياطة... الخ.

خامساً: في مجال الخدمة الاجتماعية:

أ - تحويل الحالات من متلقية إلى منتجة.

ب- الاهتمام بالتوعية الاجتماعية بين فئات المجتمع من خلال برامج توجه للشباب في المدارس والعاملين في جهات عملهم بالإضافة إلى البرامج التي تقيمها الجمعيات في مقارها.

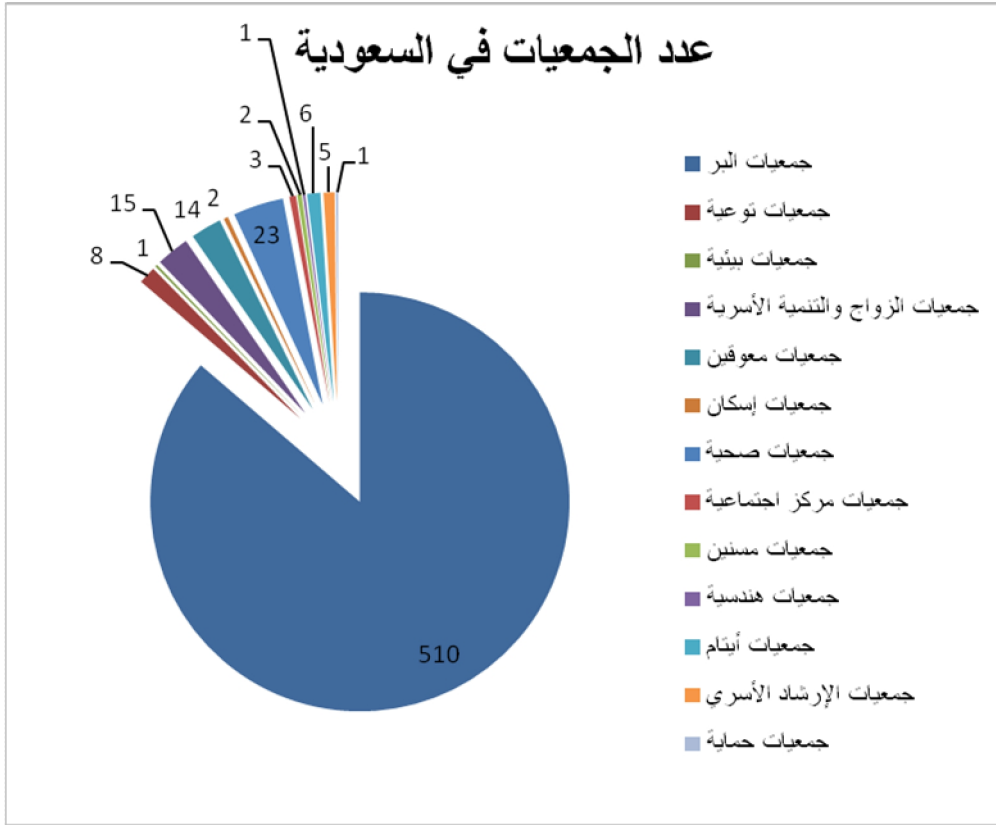
ج- التركيز على الجوانب الاجتماعية مثل إنشاء أقسام خدمة اجتماعية والتوسع فيها في

بعض الجمعيات ومن ذلك الاهتمام بالظواهر الاجتماعية كالطلاق وانحراف الأحداث وغيرها.

١-١١-٦ أعداد الجمعيات الخيرية حسب تصنيف النوع:

تصنيف الجمعية	عدد الجمعيات
جمعيات البر	٥١٠
جمعيات توعية	٨
جمعيات بيئية	١
جمعيات الزواج والتنمية الأسرية	١٥
جمعيات معوقين	١٤
جمعيات إسكان	٢
جمعيات صحية	٢٣
جمعيات مركز اجتماعية	٣
جمعيات مسنين	٢
جمعيات هندسية	١
جمعيات أيتام	٦
جمعيات الإرشاد الأسري	٥
جمعيات حماية	١
المجموع	٥٩١

الرسم البياني لعدد الجمعيات في المملكة العربية السعودية :



يتضح لنا من الرسم البياني أعلاه أن عدد جمعيات البر وصلت إلى (٥١٠) جمعية في جميع أنحاء المملكة وهي الجمعيات التي تقوم بمساعدة الأسر الضعيفة مالياً ومعنوياً عن طريق توفير بعض الحاجيات الأساسية من مأكلاً وملبس وتوفير بعض الأدوات والأجهزة التي تساعد تلك الأسر على توفير حياة كريمة حيث تقوم الدولة بتقديم مساعدات مالية عن طريق وزارة الخدمة الاجتماعية لمساعدة تلك الجمعيات في تقديم العون لجميع الأسر الضعيفة. كما يلاحظ انخفاض في عدد جمعيات حماية البيئة حيث لا توجد إلا جمعية واحدة فقط في المملكة العربية السعودية وهذا العدد منخفض جداً مقارنة ببعض الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أنه يلاحظ انخفاض في بعض الجمعيات المتخصصة مثل جمعيات المسنين و جمعيات الإسكان وجمعيات هندسية وأخيراً جمعيات الإرشاد الأسري.

الفصل الثاني محاسبة البنوك

٢-١ مفهوم البنوك :

البنوك هي عبارة عن وحدة اعتبارية (مؤسسة ، شركة) نشاطها الرئيسي هو الاتجار في النقود هذا باختصار، إلا أنه في الآونة الأخيرة يصعب إعطاء تعريف للبنوك وذلك بسبب التنوع الكبير في منتجات البنك حيث تنوعت منتجاتها من حيث النوع والكيف بمعنى أن هناك أنواع كثيرة من المنتجات (قروض ، تمويل ، اعتمادات ، ضمانات ،..) أما من حيث الكيف فهناك قروض إسلامية وغير إسلامية وخاصة في البلاد العربية حيث تم فصل الكثير من تلك الأدوات في الآونة الأخيرة حيث أصبحت هناك بنوك إسلامية أو فروع للبنك الرئيسي خاص بالمعاملات الإسلامية.

كما أنه لا يوجد تعريف شامل للبنوك وذلك بسبب اختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم إعمالها وكذا التغيير المستمر في تلك الأنظمة.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون المصرف بأنه " منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف يسمى **Bank charter** سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها"^{٢٠}

٢-٢ تعريف محاسبة البنوك :

هي أحد فروع المحاسبة والتي تهتم في المعالجات المحاسبية لجميع أنواع العمليات التي تقوم بها البنوك من حيث طبيعة العملية وكذا توضيح أهم المتغيرات التي تطرأ على محاسبة البنوك من تشريعات قد تساهم في تغيير بعض تلك المعالجات، كما تتأثر ببعض التشريعات الدولية حيث تقوم معظم البنوك في العالم باستخدام المعايير الدولية في أعدادها لقوائمها المالية وذلك بسبب ارتباط البنوك مع بعضها البعض في جميع دول العالم وارتباطها بعمليات مالية فيما بينها.

٢٠ أمين ، خالد ، العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٤ ، ص : ١٥

٢-٣ أنواع البنوك :

تقسم البنوك إلى أنواع كثيرة سوف نحددها كالتالي :

من حيث طبيعة النشاط :

- البنوك المركزية
- البنوك التجارية
- البنوك الصناعية
- البنوك العقارية
- البنوك الزراعية
- بنوك وصناديق التوفير
- البنوك التعاونية
- الوحدات المصرفية الخارجية

من حيث شكل الملكية :

- البنوك الخاصة
- البنوك المساهمة
- البنوك التعاونية

من حيث علاقتها بالدولة :

- بنوك القطاع العام
- بنوك القطاع الخاص
- بنوك مختلطة

من حيث جنسيتها :

- البنوك الوطنية
- البنوك الأجنبية
- البنوك الإقليمية
- البنوك والصناديق الدولية

من حيث تفرعها :

- بنوك المفردة
- بنوك المتفرعة إقليمياً
- بنوك المتفرعة عالمياً^{٢١}

٢-٤ أقسام البنوك الرئيسية :

٢-٤-١ قسم الخزينة :

يعتبر قسم الخزينة من أهم أقسام البنك فهو المسئول عن جميع العمليات النقدية التي تتم في البنك سواء منها المقبوضات أو المدفوعات التي تنشأ عن العمليات المصرفية في أقسام البنك الأخرى.^{٢٢}

كما تتكون معظم عمليات البنك من عمليات قبض للأموال التي ترد إلى البنك على شكل إيداعات في الحسابات الجارية أو في الودائع على اختلاف أنواعها أم من بيع العمليات الأجنبية سواء لتنفيذ عمليات السحب من الودائع المختلفة ومنح القروض ويقوم قسم الخزينة بتنفيذ الأعمال المطلوبة منها من خلال :

- الخزينة الرئيسية والتي تحفظ فيه أموال البنك
- الصندوق أو الصناديق الفرعية للمقبوضات
- الصندوق أو الصناديق الفرعية للمدفوعات^{٢٣}

كما يقوم الصندوق الفرعي الواحد بعمليات القبض والدفع في آن واحد ويطلق عليها أمين الصندوق في الشركات أما في البنوك فيطلق عليه باسم الصراف.

٢-٤-١-١ وظائف الخزينة الرئيسية :

- تغذية الصناديق الفرعية صباح كل يوم عمل بما يلزمها من نقد بالإضافة إلى ما تحتاجه أثناء ساعات الدوام.
- استلام النقد المتجمع لدى أمناء الصناديق الفرعية.
- تنظيم المستندات والقيود الخاصة بما سبق.

٢١ أمين ، خالد ، العمليات المصرفية ، ٢٠٠٤ ، ص : ٢٢

٢٢ مصدر سابق ، ص : ٥٣

٢٣ ، شقير ، فائق وآخرون ، محاسبة البنوك ، دار المسيرة ، ٢٠٠٨

- جرد الخزينة الرئيسية في نهاية كل يوم عمل ومطابقتها مع القيود الدفترية.
 - تغذية الفروع بما تحتاج من نقد واستلام الفائض منه من هذه الفروع.
 - إيداع النقد الفائض عن الحد المعين في البنك المركزي وسحب ما تحتاجه منها.^{٢٤}
- كما أن هناك وظائف الصناديق الفرعية للمقبوضات والمدفوعات :
- قبض أو استلام المبالغ من العملاء.
 - تسليم المجتمع بنهاية الدوام إلى الخزينة الرئيسية مهما كانت المبالغ المجمعة، واستلام المتبقي من النقدية بنهاية الدوام إلى الخزينة الرئيسية
 - تنظيم المستندات والكشوفات الخاصة بكل من المدفوعات المقبوضات^{٢٥}
- ٢-٤-١-٢-٤-٢ المستندات والسجلات والكشوف المستخدمة بقسم الخزينة:**
- تستخدم بعض المستندات السجلات والكشوف بهدف تنظيم العمليات في قسم الخزينة حيث يقوم القسم بمسكها أو أعدادها في كل ما يلزمه للقيام بنشاطاته المبنية سابقاً وأهمها:
- مستندات إدخال وإخراج النقدية من وعلى الخزينة
- ❖ الشيكات المقدمة للصرف من أصحاب الحسابات الجارية
 - ❖ قسائم الإيداع النقدي سواء للسحوبات الجارية أو الودائع
 - ❖ إشعارات القيد المدينة والدائنة
 - ❖ مستندات الصرف وإيصالات الدفع
 - ❖ كشف حركة النقدية الواردة وكشف الصادرة
 - ❖ كشف خلاصة الخزينة اليومية للخزينة الرئيسية
 - ❖ كشف يومية الخزينة
 - ❖ سجل مخزون البنك من العملات المحلية والأجنبية^{٢٦}
- ٢-٤-١-٣ النظام الآلي في عمليات الخزينة :**

لقد تطورت عمليات المعالجة في الوقت الحالي بسبب استخدام تقنية المعلومات متمثلة في النظام المحاسبي الآلي للبنك عن طريق برامج محاسبية معدة خصيصاً لعمل كافة عمليات

٢٤ أمين ، خالد ، العمليات المصرفية ، ٢٠٠٤ ، ص : ٥٤

٢٥ شقير ، فائق وآخرون ، محاسبة البنوك ، دار المسيرة ، ٢٠٠٨ ، ص : ٣٦

٢٦ مصدر سابق: ص : ٣٧

البنوك ومنها العمليات الخاصة بالخزينة مما ساعد البنك على استخراج المعلومات بسرعة ودقة عالية جداً.

٢-٤-٢ قسم المقاصة :

هي عبارة عن عملية تبادل مبالغ مالية من حساب إلى حساب آخر ، بمعنى أنه يقوم البنك بتقديم دفتر شيكات خاص لعملائه حيث يقوم العملاء بإصدار شيكات إلى مستفيدين سواء كانوا ممن يملكون حساب في البنك أو في بنك آخر.

حيث يقوم العملاء يومياً بإيداع العديد من الشيكات المسحوبة على البنوك أخرى في المصارف التي يتعاملون معها لتقوم بدورها بتحصيلها لهم وتسجيلها في حساباتهم الجارية لديها حيث يقوم بذلك قسم المقاصة والذي ينفذ هذه المهمة من خلال غرفة المقاصة وهي مكتب في البنك المركزي يلتقي فيه مندوبو البنوك الأعضاء في الغرفة في ساعة محددة من كل يوم عمل وذلك لتبادل الشيكات المسحوبة على كل منها وتسديد صافي الأرصدة الناتجة عن عمليات التبادل وذلك بأشراف مدير غرفة المقاصة وهو أحد موظفي البنك المركزي^{٢٧}.

إلا أنه في الوقت الحالي قد سهل هذا العمل بشكل آلي عن طريق برامج خاصة مرتبطة بنظام البنك المركزي لجميع عمليات المقاصة بين البنوك.

٢-٤-٢-١ وظائف قسم المقاصة :

- استلام الشيكات المودعة من قبل عملاء البنك بحساباتهم والمسحوبة على حسابات جارية لدى البنوك الأخرى وفروعها.
- تبويب هذه الشيكات وفرزها إلى مجموعات حسب البنوك المسحوبة عليه شيكات كل مجموعة.
- تفريغ هذه الشيكات في كشف خاص بكل بنك يسمى إرسالية شيكات للمقاصة فمثلاً إذا كان لدى البنك شيكات مسحوبة على خمس بنوك أخرى فيجب عليه تنظيم خمس إرساليات.

٢٧ أمين ، خالد ، العمليات المصرفية ، ٢٠٠٤ ، ص : ١١٣

- بعد تنظيم الإرساليات السابقة لكل بنك ولكل فرع يتم تنظيم إرسالية موحدة بتلك الشيكات المسحوبة على البنك المعني وفروعه.
- يتم تعبئة نموذج تقديم شيكات للمقاصة.
- يدقق نموذج تقديم الشيكات من مدير غرفة المقاصة الذي هو موظف من موظفي البنك المركزي ويعود به مندوب البنك إلى بنكه^{٢٨}.

٢-٤-٢ فوائد غرفة المقاصة :

- ❖ اختصار الوقت والاقتصاد بالنفقات
- ❖ تجنب مخاطر نقل النقود
- ❖ تنمية الودائع لدى البنوك
- ❖ تخفيف الأعباء المحاسبية والقيود المحاسبية :

٢-٤-٣ قسم الحسابات الجارية :

يعتبر قسم الحسابات الجارية من أكبر وأكثر الحسابات المستخدمة في البنك من قبل الأفراد أو الشركات ولما يتميز به الحساب الجاري من عمليات إيداع وسحب كبيرة، حيث يتمثل الجانب الدائن للحساب الجاري بجميع أنواع الإيداعات النقدية سواء كانت عن طريق الشيكات أو الحوالات من حسابات أخرى، ويشكل الجانب المدين في الحساب الجاري جميع أنواع السحب سواء كان نقداً أو بشيك أو حوالة.

٢-٤-٣-١ أنواع الحسابات الجارية :

تقسم الحسابات الجارية إلى قسمين رئيسيين هما :

الحسابات الجارية الدائنة :

ويكون رصيدها في العادة دائناً ويجري السحب والإيداع فيها نقداً أو بشيكات أو خلافه.

الحسابات الجارية المدبنة:

وتمثل تسهيلات ائتمانية يقدمها البنك لعملائه وتنوع أشكال تلك الحسابات في صورة تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل بضمانات مختلفة مثل ضمانات عينية كالbضائع والعقارات

٢٨ شقير ، فائق وآخرون ، محاسبة البنوك ، دار المسيرة ، ٢٠٠٨ ص: ٥٦

أو مستنديه كالأوراق المالية التجارية والأوراق المالية أو ضمانات شخصية أو سحباً على المكشوف^{٢٩}.

٢-٤-٤ السلف والقروض :

تعتبر السلف والقروض أحد المنتجات المتعلقة بالبنوك وحيث تقدم البنوك تسهيلات عن طريق قروض لعملائها وذلك بنسب فائدة معينة يتفق عليها البنك مع عملائه حيث تتوفر تلك القروض منها على سبيل المثال (قروض شخصية ، قروض استهلاكية ، قروض شراء سيارة ، قرض شراء أثاث والعديد من تلك القروض) هذا بالإضافة إلى تقديم قروض كبيرة للشركات والمؤسسات التي تدخل في مشاريع مع الدولة لتقديم بعض التسهيلات التمويلية لتلك الشركة خاصة في المراحل الأولى من مشروعاتها.

حيث يتطلب الحصول على التسهيلات الائتمانية أن يقوم البنك بدراسة الوضع المالي للعميل وذلك حسب نوع وحجم كل عميل فحين يطلب من البنك تقديم قرض إلى شركة وهي أحد عملائه فإنه يتطلب أن يقدم مجموعة من المستندات التي يقوم البنك بتحليلها متمثلة في القوائم المالية للشركة وأخر المشاريع ومصادر الأموال حتى يستطيع أن يقدم له القروض حسب مقدرة العميل المالية على سداد القرض في المستقبل ومن أهم هذه القوائم هي قائمة التدفقات النقدية .

٢-٤-٤-١ أنواع السلف والقروض المباشرة :

أولاً : من حيث المدة :

- سلف وقروض قصيرة الأجل تتراوح مدتها بين ٣٠ يوم وسنة
- سلف وقروض متوسطة الأجل تتراوح مدتها بين سنة وخمسة سنوات
- سر وقروض طويلة الأجل تزيد مدتها عن خمس سنوات

ثانياً: من حيث غايتها :

- سلف وقروض إنتاجية وهي التي تخصص لتأسيس أو التوسع في مشاريع إنتاجية أو توفير السيولة لها لممارسة نشاطاتها.

٢٩ أمين، خالد ، العمليات المصرفية ، ٢٠٠٤ : ص ٧٤

○ السلف والقروض التجارية وهي التي تهدف إلى تداول السلع والتسهيل العمليات التجارية.

○ سلف وقروض استهلاكية تمنح للأفراد لتمويل حاجاتهم الاستهلاكية غير التجارية أو الصناعية.

ثالثاً : من حيث الضمانات :

○ سلف وقروض بدون ضمانات أي أن سمعة العميل ومركزه المالي على درجة عالية من الثقة.

○ سلف وقروض بضمانات شخصية أي بكفالة وبضمانة أشخاص معروفين لدى البنك و لهم ضمانات لدى البنك.

○ سلف وقروض بضمانات مستنديه (بضمان كمبيالات أو أوراق مالية)

○ سلف وقروض بضمانات عينية (بضائع ، عقارات ، آلات .. الخ)^{٣٠}

٢-٤-٥ الأقسام الأخرى في البنوك :

يبقى هناك العديد من الأقسام ذات الأهمية النسبية للبنك من حيث درجة الأرباح المتحققة منها ومنها على سبيل المثال قسم الكمبيالات حيث تعتبر الكمبيالات أحد الأدوات المستخدمة في البنك وهي عبارة عن تعهد يدفع أو يخصم من محرره مبلغ بمجرد تحقق تاريخ معين لجهة معينة ولها شروطها الخاصة التي تخضع إلى شروط محددة من قبل البنك ولها إدارات خاصة في البنوك تقوم بعمل جميع أنشطة العمل على استلام وإشعار العميل وكذا تنظيم جميع المستندات الخاصة بتلك الكمبيالة.

وهناك قسم أخرى لا يقل أهمية من سابقه وهو وقسم الكفالات وخطابات الضمان وهو قسم يقوم بتقديم خطابات الضمان حيث يقوم البنك بتقديم ضمان أو كفالة عن العميل وتقدم تلك الضمانات للعملاء لتقديمها إلى الجهات الطالبة وعادة تقدم تلك الضمانات في حالة تم الترسية على العميل على مشروعات ضخمة.

حيث تقدم البنوك الاعتمادات المستندية لتسهيل العمليات التجارية الخارجية حيث تعرف الاعتمادات المستندية بأنها " تعهد كتابي صادر عن أحد البنوك بناء على طلب أحد عملائه

٣٠ شقير ، فائق وآخرون ، محاسبة البنوك ، دار المسيرة ، ٢٠٠٨ ص: ١١٩

المستوردين لصالح المصدر بأن يدفع قيمة البضائع المستوردة أو أن يقبل بقيمتها سحوبات وذلك عند تسليم البنك و مراسله مستندات شحن البضاعة إلى بلد المستورد وتنفيذ كافة الشروط الاعتماد^{٣١}

هذا بالإضافة إلى الأنواع المختلفة لتلك الاعتمادات منها ما هو قابل للإلغاء ومنها ما هو غير قابل للإلغاء والاعتماد القابل للتحويل والقابل لتجزئة... الخ، ولذلك توجب على البنوك أن يكون هناك إدارات خاصة تقوم بعمل ومتابعة إجراءات كافة الاعتمادات المستندية

كما توجد لدى البنوك أقسام أخرى منها ما هو خاص بالحوالات الخارجية والداخلية والتعامل مع العملات الخارجية وقسم خاص بالتمويل وقسم خاص بالأوراق المالية الداخلية والدولية.

بعد تلك المقدمة عن طبيعة عمل تلك البنوك يتضح لنا أن حجم العمل المالي والمحاسبي كبير جداً حيث تقوم البنوك يومياً بآلاف العمليات مختلفة في أقسامها مما يتطلب وجود نظام محاسبي ذات كفاءة عالية يتميز بالرقابة على جميع تلك العمليات وعلى ضوء ذلك فإن البنوك في الوقت الحاضر تقوم بتلك العمليات عن طريق برامج محاسبية إلكترونية قد سهلت عملية المراقبة والمتابعة وعمل جميع الإجراءات المالية والمحاسبية في تلك البنوك

ونحن في هذا البحث لن نتطرق إلى شرح تلك القيود اليومية والمحاسبية حيث لا يتسع المجال إلى ذكرها، كما أن هناك مجموعة من التشريعات التي قد تساهم في عملية اختلاف في المعالجات المحاسبية ومنها على سبيل المثال لا الحصر المعايير المحاسبية الصادرة من البنك المركزي بصفته الجهة الرقابية على عمليات المصرفية في تلك البنوك وكذا المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الخاصة بالبنوك مثل معايير لجنة بازل وكذا الأنظمة الأساسية في البنوك ونظام الشركات، عليه فإننا سوف نتطرق إلى القوائم المالية للبنوك وذكر أهم البيانات التي تتضمنها في الوقت الحالي .

٣١ أمين ، خالد، العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر، ٢٠٠٤، ص: ٢١١

٥-٢ تقرير مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح في البنوك :

يعد تقرير مجلس الإدارة أحد أهم البيانات المالية التي قد تكشف عن بعض المعلومات الهامة حيث يتأثر تقرير مجلس الإدارة ببعض التشريعات الرقابية من الدولة والتي تتطلب أن يتضمن التقرير بعض المعلومات الهامة ويكن تلخيصها في التالي :

- **النتائج المالية :** حيث تقدم البنك المعلومات الخاصة بما حققه البنك من ربح أو خسارة ونسبة المئوية مقارنة بالسنة السابقة وتبرير ذلك الارتفاع أو الانخفاض ، مثال " حقق البنك أرباحاً صافية لعام ٢٠٠٩ بلغت ٢.٣٧٠ مليون مقارنة بمبلغ ٢.٤٨٦ مليون ريال لعام ٢٠٠٨م، أي بانخفاض بلغ ٤.٧% وتعتبر هذه النتائج إيجابية في ظل الأوضاع المالية الدولية والإقليمية الصعبة " ٣٢
- **المؤشرات المالية :** يقصد بها تلك بعض البيانات المالية التي تشير إلى تحسن في المنتجات البنك منها على سبيل المثال " القروض والسلف ، استثمارات ، ودائع العملاء ، حقوق المساهمين ، إجمالي مصاريف العمليات، صافي الدخل " بالإضافة إلى عمل المقارنة السنوية لمدة خمس سنوات على الأقل.
- **التحليل الجغرافي للإيرادات :** يتم توضيح التحليل الجغرافي للإيرادات في حال وجود فروع للبنك في الخارج.
- **سياسة توزيع الأرباح :** يتطلب من البنوك توضيح سياسة توزيع الأرباح السنوية لما لها من أهمية كبيرة لدى المستثمرين مثال ذلك " يقتطع البنك نسبة ٢٥% من الأرباح الصافية لتدعيم الاحتياطي النظامي حسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي ، ويجوز وقف هذا الاقتطاع متى ما بلغ مجموع الاحتياطي النظامي قيمة رأس المال المدفوع ، يقوم مجلس الإدارة بتحليل المركز المالي للبنك وكفاءة رأسماله والنمو المستقبلي المتوقع وفي ضوء ذلك يقترح إذا ما كان سوف يوزع أرباح أم لا ويتم عرض الاقتراح على الجمعية العامة العادية للموافقة، إذا قرر البنك توزيع أرباح

٣٢ القوائم المالية لبنك العربي الوطني ، المملكة العربية السعودية ، تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٩م ، كما نشير إلى أنه سوف يتم الإشارة على بعض البيانات المتعلقة بالبنك في هذا البحث بالإشارة إلى " مثال ذلك " ويمكن الرجوع الى الرابط التالي للبنك :
ويمكن الرجوع إلى ذلك عبر الرابط التالي :

فإن هذه الأرباح توزع بالتساوي على المساهمين كل على قدر أسهمه ويتم إعلان تاريخ استحقاق هذه التوزيعات"

- **الخطط المستقبلية:** قد يكون للبنك خطط مستقبلية مثل " مواصلة مشروع توسعة وتطوير فروع البنك ، تأسيس شركة للتأمين البنكي، تحديث أنظمة المعلومات والاتصالات وإدارة المخاطر والائتمانية وكافة أنظمة إدارة المخاطر"
- **الأنشطة الرئيسية :** ويقدم تقرير مجلس الإدارة توضيح لأهم الأنشطة في قطاعات الأعمال الرئيسية مثل " قطاع التجزئة وهو عبارة عن ودائع وتسهيلات ائتمانية ومنتجات استثمارية للأفراد ، قطاع الشركات : وهو عبارة عن قروض وودائع ومنتجات أخرى للشركات الكبرى ، قطاع الخزينة: وهو عبارة عن القطاع الذي يدير المحفظة التجارية والاستثمارية والتمويل والسيولة ومخاطر أسعار العملات والعمولات، قطاع خدمات الاستثمار والوساطة : وهو عبارة عن إدارة الخدمات الاستثمارية وأنشطة إدارة الأصول والتي تشمل التعامل والإدارة والترتيب والمشورة وحفظ الأوراق المالية "
- تقديم تحليل إجمالي الموجودات المطلوبة لكافة الأنشطة الرئيسية للبنك مثال ذلك البيانات البنك العربي الوطني وهي كالتالي :

الإجمالي	أخرى	قطاع خدمات الاستثمار	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع التجزئة	٢٠٠٩
١١٠٢٩٧٣٢٠	٢٢٨٥٠٢٦	٤٢٥٨٠	٣٧٥٣٠٢٨٥	٤٥٧٢٤٥١٤	٢٤٧١٤٩١٥	إجمالي الموجودات
٩٥٨١٩٠٥٣	٨١٧٥٢٨	٢٢٨٣٦	١٠٨١٩٥٤٩	٤٢٨٦٨٢٥٣	٤١٢٩٠٨٨٧	إجمالي المطلوبات
٤٤٩٣٤٥٩	٤٠٨٣٣٤	١٢٢٥٥٢	٦٠٦٤٧٥	١٢٣٥٢٧١	٢١٢٠٨٢٧	إجمالي دخل العمليات
٢١٢٨٠٤٨	٩٠٣٣	٨٨١٢٨	٧٥٥٣٤	٧٦٦٣٣٤	١١٨٩٠١٩	إجمالي مصاريف العمليات
١٦٠١	١٦٠١	-	-	-	-	الحصة من الربح في شركة زميلة
٣٠٠٠	٣٠٠٠	-	-	-	-	الخسارة العائدة لحقوق الأقلية
٢٣٧٠٠١٢	٤٠٣٩٠٢	٣٤٤٢٤	٥٣٠٩٤١	٤٦٨٩٣٧	٩٣١٨٠٨	صافي دخل السنة

- **لائحة حوكمة الشركات :** تعتبر لائحة حوكمة الشركات من أهم المنتجات الحديثة في البنك لما لها من أهمية كبيرة في توضيح العلاقة بين مجلس الإدارة والجهات الأخرى

وتوضيح أهم البيانات التي تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة وذلك حسب متطلبات الأنظمة التشريعات في بعض الدول ومنها المملكة العربية السعودية حيث يقوم البنك بتوضيح ما يطبقه من الأحكام الاسترشادية باللائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية، ومنها على سبيل المثال في البنك العربي الوطني حيث أشار إلى أنه " يقوم البنك بتطبيق معظم الأحكام الاسترشادية باللائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة من هيئة السوق المالية باستثناء المادة السادسة وهي " أن يكون التصويت على بند اختيار مجلس الإدارة في الجمعية العامة بطريقة التصويت التراكمي " حيث يشتمل النظام الأساسي لبنك على حق التصويت العادي وليس التراكمي.

- **القروض وسندات الدين المصدرة :** يقوم البنك بتوضيح ذلك بالتفصيل لما لها من أهمية بالغة لدى الجهات الخارجية ومثال ذلك " خلال العام ٢٠٠٦ اصدر البنك سندات مساندة لرأس المال بعمولة عائمة مدتها عشر سنوات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي بموجب برنامج السندات الأوربية المتوسطة الأجل البالغة ٨٥٠ مليون دولار أمريكي تحمل هذه السندات أسعار عمولات خاصة حسب أسعار العملات السائدة بين البنوك في لندن زائداً ٨٣ نقطة هذه السندات غير قابلة للتحويل وغير مضمونة ومسجل في سوق لندن للأوراق المالية يحتفظ البنك بحق السداد المبكر لهذه السندات بعد ٥ سنوات من إصدارها، كما تم خلال السنة المنتهية لعام ٢٠٠٩ م استرداد ما قيمته ٥٠ مليون دولار من السندات المصدرة "
- **مجلس الإدارة :** يقوم البنك بتوضيح عدد أعضاء مجلس الإدارة والصفة الاعتبارية لكل عضو بالإضافة إلى توضيح عدد الأسهم المملوكة لكل عضو وتوضيح نسبة التغيير خلال العام وتوضيح عدد اجتماعات المجلس بالإضافة إلى الجان المشكلة مثل لجنة المراجعة ولجنة المكفآت ولجنة الاستثمار وغيرها .
- **الرقابة الداخلية :** توضيح أهمية الرقابة الداخلية حيث أن مجلس الإدارة هو المسئول الأول بشكل تام عن الرقابة الداخلية في البنك ومراجعة فعاليتها

- **المدفوعات النظامية المستحقة** : يقوم البنك بتوضيح أهم المدفوعات النظامية المستحقة على البنك مثل الزكاة أو الضريبة.
- **الموارد البشرية** : تقوم بعض البنوك بتوضيح مواردها البشرية عدد موظفيها مثال ذلك " بلغ عدد العاملين ٣٤٥٠ موظفاً في نهاية عام ٢٠٠٩ مقارنة بعدد ٣٦٦٦ موظفاً في نهاية العام السابق وبلغت نسبة الموظفين السعوديين في البنك ٩١% مع نهاية عام ٢٠٠٩ "
- **التبرعات والمسئولية الاجتماعية** : تقوم البنوك بالتفاعل مع المجتمع بتقديم بعض المساعدات لبعض الجمعيات الخيرية أو المؤسسات التعليمية للمساهمة في خدمة المجتمع ومنها على سبيل المثال " يدرك البنك مسؤليته اتجاه المجتمع الذي يتشرف بالانتماء إليه وتجسيدا لأيمانه الراسخ بمسؤليته الاجتماعية واصل البنك مد يد العون للجمعيات الخيرية والمؤسسات التعليمية وغيرها من الحالات الجديرة بالدعم حيث خصص خلال عام ٢٠٠٩ مبلغ قدره ٥.٦ مليون ريال سعودي لهذه الأغراض
- **تضارب المصالح** : يقوم البنك بتوضيح أي معاملات مع أطراف ذات العلاقة وتوضيحها وأن يقر بعدم وجود مصلحة جوهرية لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو المدير المالي مثال ذلك " لم يبرم البنك أية عقود توجد أو كانت توجد فيها مصلحة جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو العضو المنتدب..... وهناك معاملات مع الأطراف ذات العلاقة قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض أعضاء مجلس الإدارة وتضع هذه التسهيلات لتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تنص على أن تكون جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأطراف غير بنكية ذات علاقة مضمونة بالكامل "
- **المعايير المحاسبية** : تعتبر المعايير المحاسبية أحد أهم الأسس الرئيسية في إعداد القوائم المالية للبنوك حيث تتأثر المعايير المحاسبية بمجموعة من المعايير ومثال ذلك " يتبع البنك المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي وكذلك المعايير المحاسبية الدولية ، كما يقوم البنك بإعداد القوائم المالية

الموحدة بما يتوافق مع نظام مراقبة البنوك ولوائح نظام الشركات في المملكة العربية السعودية "

● **مراجعي الحسابات :** يجب على البنك توضيح أسماء الشركات المراجعة القانونية حيث يتطلب في البنك وشركات التأمين وجود عدد اثنين من المكاتب المحاسبية القانونية مثال " قامت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك خلال اجتماعها المنعقد في ١٦ مارس بتعيين السادة / ارنست ويونغ والسادة / ديلويت آند توش بكر - أبو الخير وشركاهم كمراجعي حسابات خارجيين للبنك لعام ٢٠٠٩ .

● **مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بالقوائم المالية :** يتطلب من مجلس الإدارة الإقرار بمسؤوليتها على القوائم المالية المعدة مثال ذلك: " إن أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بحكم نظام الشركات عن إعداد القوائم المالية لكل سنة مالية بحيث تعكس هذه القوائم صحة المركز المالي للبنك العربي الوطني والشركات التابعة له كما في نهاية السنة المالية وأنها تعكس أيضا صورة حقيقة عن أرباح وخسائر السنة المالية.

ويقوم أعضاء مجلس الإدارة بإعداد القوائم المالية على أساس النشاط المتواصل ما لم يكن ذلك غير ملائم وبما أن لدى أعضاء مجلس الإدارة قناعة بأن البنك العربي الوطني يمتلك الموارد اللازمة لمواصلة أعماله في المستقبل المنظور فسيتم بإعداد هذه القوائم على أساس مواصلة النشاط.

ويؤكد أعضاء المجلس من خلال إعدادهم للقوائم المالية بأن البنك أعد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح وأنه يستخدم السياسات المحاسبية المناسبة والتي يتم تطبيقها بشكل ثابت ومستمر وفقا لما تم الإفصاح عنه في الإيضاحات حول القوائم المالية.

كما يتم إعداد هذه القوائم المالية بناء على أسس وتقديرات منطقية ومدروسة ويقر أعضاء المجلس أنه قد تم التقيد بكافة المعايير المحاسبية الواجب أتباعها.

كما يؤكد أعضاء المجلس أن الرقابة الداخلية الموضحة أعلاه والتي تتمشى مع إرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي قد أعدت على أسس سليمة وتم تنفيذها

بفعالية ، وتقع على عاتق أعضاء المجلس مسؤولية التأكد من أن البنك العربي الوطني يحتفظ بالسجلات المحاسبية التي تعكس بشكل دقيق المركز المالي للبنك في اي وقت وإن هذه السجلات تمكنهم من التأكد من أن القوائم المالية للبنك أعدت وفقاً لأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك مع الالتزام بقواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية" ٣٣

٣٣ تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٩ للبنك العربي الوطني في المملكة العربية السعودية المنشورة على موقع سوق الأوراق المالية السعودية ويمكن الرجوع إلى ذلك عبر الرابط التالي :

http://www.tadawul.com.sa/Resources/fsPdf/1080_2009_Y.pdf

الفصل الثالث محاسبة النفط

٣-١ المقدمة :

يعتبر النفط السلعة الأولى في العالم ذات التأثير على اقتصاديات جميع دول العالم حيث تعتمد الكثير من الدول في نشاطاتها الاقتصادية على هذه السلعة حيث يدخل النفط بجميع مشتقاته وفي أنواع كثيرة من الصناعات مثل الصناعات البتروكيمياوية والتي بدرها تستدرج مواد تدخل في مجموعة كبيرة من الصناعات الأساسية مثل الأسمدة والبلاستيك وغيرها كما أن هناك دول تعتمد بالدرجة الأولى في اقتصادياتها على النفط كما هو في دول الخليج العربي مثل المملكة العربية السعودية والعراق والكويت، حيث تتأثر تلك الدول بشكل كبير جداً في حالة انخفاض أسعار النفط وتزدهر في حالة ارتفاع الأسعار. أما الدول المستهلكة للنفط فعلى رأس تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للنفط في العالم وبعدها باقي الدول المتقدمة الكبرى مثل بريطانيا واليابان وغيرها فقد اشتدت المنافسة بين الدول المصدرة والدول المستهلكة على أسعار النفط مما أدى إلى تشكل تنظيمات ما بين تلك الدول وكان على رأس تلك التنظيمات للدول المصدرة هي منظمة أوبك والتي تتضمن أكبر مصاري نفط في العالم ومنها المملكة العربية السعودية وإيران وفنزويلا، أما الدول المستهلكة فقد شكلت منظمة الطاقة الدولية، ولكل منظمة أهداف خاصة بها.

لذا فإننا الدورة النفطية تمر بمراحل عديدة بداية من مرحلة توقيع العقود ثم البحث والاستكشاف ثم الحفر التطوير ثم الإنتاج ولكل من هذه المراحل مصاريف تتكبدها الشركات النفطية مما يستدعي المعالجة المحاسبية الصحيحة لتلك المصاريف من حيث القياس والإفصاح والفروض والسياسات، وهذا ما سنتطرق له في هذه المبحث، متمنين أن نكون قد وفقنا في توضيح واحد من أهم الموضوعات المحاسبية من حيث المحتوى الاقتصادي .

٢-٣ مفهوم محاسبة النفط (البترول) :

تعتبر محاسبة النفط فرع من فروع المحاسبة المالية والتي تهتم أساساً بتقديم البيانات التاريخية عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية وكذا عن المعاملات الخاصة بالأحداث التي من شأنها أحداث تغيير في أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق الملكية ويتم تقديم تلك البيانات في صورة مخرجات رئيسية تسمى القوائم المالية حيث يتم عرضها وفقاً للأسس المحاسبية التي تنظمها معايير مهنة المحاسبة بالإضافة إلى ما سبق فإن محاسبة النفط تعمل من خلال نظامها المحاسبي على توفير متطلبات كافة الأطراف المشاركة في العقد.^{٣٤}

كما أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (٦) " استكشاف وتقييم الموارد المعدنية " إلى أنه تختلف الآراء بشأن كيفية محاسبة مصروفات الاستكشاف والقيم حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " كما أشار أيضاً " لتنوع الممارسات المحاسبية لأصول الاستكشاف والقيم بموجب متطلبات الهيئات الأخرى التي تضع المعايير وكثيراً ما تختلف عن الممارسات في القطاعات الأخرى للمصاريف التي مكن اعتبارها متشابهة" ولهذا فقد أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية هذا المعيار لتحسين إجراء محذودية الممارسات المحاسبية لمصروفات الاستكشاف والقيم^{٣٥}

ولهذا فإن المصاريف التي تتكبدها شركات النفط تعتبر من أهم البنود المالية التي تلقى اهتمام متزايد من قبل المنظمات المحاسبية لما لها من اعتبارات كثيرة يصعب فيها القياس المحاسبي والإفصاح موضوعية عن تلك المصاريف وهذا ما سيتضح لنا خلال الفصول القادمة .

٣-٣ الجانب الفني في شركات النفط :

سننظر بشكل مختصر للجانب الفني من بداية العمل في شركات النفط انتهاءً بالإنتاج حيث تمر الشركة بمراحل وهي كالتالي :

٣-٣-١ مرحلة الاستكشاف : وهي عبارة عن المرحلة التي تقوم بها الشركة لاستكشاف آبار النفط في مناطق متعددة ومختلفة حيث يتم استخدام المسح الجوي الفوتوغرافي والطرق الجيولوجية والعديد من الطرق التي قد توضح وجود نفط في مثل تلك المناطق.

٣٤ حجاز، عبد الملك إسماعيل، محاسبة النفط، ٢٠٠٣م، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ص : ١٠٥
٣٥ المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨م، ترجمة طلال أبو غزالة، ص ٧٢٠

٣-٣-٢ مرحلة الحفر : بعد تحديد المنطقة التي تم استكشافها والتي توضح بعد الدلالات على وجود النفط في تلك المنطقة تبدأ عملية الحفر وذلك عن طريق ما يسمى بالحفار حيث تستخدم العديد من الطرق في الحفر مثل الحفر بالدق والحفر بالدوران والحفر التوربيني، حيث تقوم العديد من شركات النفط بالتعاقد من مقاولين وشركات أخرى متخصصة في علمية الحفر وتقوم تلك الشركات في عملية الحفر إلى أن تنتهي من علمية أتمام البئر وتركيب أنابيب التغليف الخاصة بالإنتاج.

٣-٣-٣ مرحلة الإنتاج : هي المرحلة قبل النهائية لاستخراج النفط من البئر حيث يتم استخراج النفط أما بشكل طبيعي كما هو موجود في المناطق المزدهرة بمخزونات كبيرة جداً من النفط مثل المملكة العربية السعودية حيث يتدفق النفط بشكل طبيعي بعد الوصول إليه بل يستدعي في بعض الأحيان وضع مضخات كبيرة لوقف التدفق، أو باستخدام وسائل الإنتاج مثل المضخات التي تسحب النفط من باطن الأرض.

٣-٤-٤ المتطلبات اللازم توافرها في النظام الجيد ومعايير جودة المعلومات المحاسبية : يتكون أي نظام من ثلاث مراحل هي مرحلة المدخلات والمعالجة والمخرجات والنظام المحاسبي في شركات النفط لا يختلف عن ذلك النظام ولكن يعتمد النظام الجيد على جودة تلك المعلومات في معالجتها واستخراج تلك المعلومات بعد المعالجة للاتخاذ القرارات وتعد المراحل التالية النظام المحاسبي الأمثل في شركات النفط وهي كالتالي :

٣-٤-١ مرحلة المدخلات :

تمثل ما يتم جمعة من بيانات عن مختلف الأحداث التي يصمم النظام المحاسبي من اجلها وعلى هذا الأساس فإن جمع البيانات يمثل البداية في دورة تجهيز البيانات، كما تختلف طبيعة البيانات المدخلة من نظام لآخر بحسب التنظيم الإداري للمنشأة وحجمها وعادة فإن شركات النفط تتمتع بنظام إداري على مستوى عالي من الجودة في معالجة البيانات المحاسبية، حيث تتضمن البيانات المدخلة في نظام صناعة النفط أنشطة استخراج النفط المتمثلة في مرحلة اقتناء العقود والاستكشاف ومرحلة الحفر ومرحلة التنمية ومرحلة الإنتاج .

٣-٤-٢ مرحلة تجهيز البيانات :

يقصد بتجهيز البيانات تسجيلها وترتيبها وتنظيمها وإجراء العمليات الحسابية عليها بالطريقة التي تتفق ونوعية المخرجات المطلوبة سواء كانت هذه المخرجات ممثلة في القوائم المالية أو توفير تقارير متنوعة لمستويات إدارية مختلفة في شركات النفط والتي تساعد في ممارسة مهامها. كما يجب أن يراعى في تجهيز تلك المعلومات الأنظمة والتشريعات الحكومية وخاصة لتلك العقود التي تنظم العلاقة بين الشركة العاملة والدولة المضيفة.

٣-٤-٣ مرحلة المخرجات :

تعتبر هذه المرحلة النهائية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي في مجموعة من التقارير التي يستفيد منها جميع الأطراف الداخلية والخارجية، وعلى هذا الأساس فإن تحديد احتياجات المستخدمين من المعلومات يعد المرتكز الأساسي لتحديد الإجراءات والممارسات التي تتم في تجهيز البيانات المحاسبية وتحديد شكل ومحتوى مخرجات النظام المحاسبي.

٣-٤-٤ مرحلة إدارة البيانات:

يتم إدارة البيانات أثناء تأدية المهام المختلفة للنظام المحاسبي ابتداء من مرحلة المدخلات وانتهاء بمرحلة المخرجات وذلك لضمان الحصول على المدخلات المطلوبة وتجهيزها بالطريقة التي تكفل التوصل إلى المخرجات الملائمة لاحتياجات مستخدميها وفي حالة محاسبة النفط نجد أن على الشركات النفطية التي تقوم باستكشاف وإنتاج النفط في دول مضيفة إن تلتزم بقوانين وتعليمات تلك الدول عند تجهيز البيانات المحاسبية وقد يتطلب الأمر إعداد قوائم مالية تلبية لمتطلبات الدولة مضيفة معينة كما أن الأمر يتطلب الاستناد في إدارة البيانات إلى عقود المشاركة والاتفاقات اللاحقة لتوقيع عقد المشاركة والتي تتم بين الشركات النفطية والدولة وهو ما يعد مرتكز أساسي لتنظيم العمل المحاسبي خاصة من قبل الشركة النفطية التي تتولى إدارة العقد بالإضافة إلى ما سبق فإن النظام المحاسبي المتبع من قبل الشركة النفطية العاملة يجب أن يعكس ما ورد في عقد تشغيل أو إدارة الشراكة والذي بموجبه يفوض الشركاء الغير عاملين الشركة في إدارة الشراكة وفقا للتفصيل الواردة في عقد الاتفاق.^{٣٦}

٣٦-حجز، عبد الملك إسماعيل، محاسبة النفط، ٢٠٠٣ م، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ص: ١٠٢

٣-٥ الفروض المحاسبية الأساسية الملائمة في محاسبة النفط :

٣-٥-١ فرض الوحدة المحاسبية في شركات النفط :

تعرف الوحدة المحاسبية في أدبيات المحاسبة بأنها هي وحدة اقتصادية قائمة بذاتها أو منفصلة حيث تقسم الوحدة الاقتصادية إلى مجموعة متنوعة من المنشآت ذات الصفة الاعتبارية والتي تختلف من نوع إلى أخرى وبخصائص معينة مثل (الشركة الفردية ، شركات التضامن ، شركات الأموال)، أما طبيعة الوحدة المحاسبية في شركات النفط فهي فالغالب تكون شركة عامة مملوكة بالكامل للدولة وعليها فإن الوحدة المحاسبية في تلك الشركات تخضع لمجموعة كبيرة من التشريعات والأنظمة التي تحدد مدى التزامات الشركة وهيكلها الإداري والمالي. كما أن هناك شركات نفطية تقوم بالاستكشاف والإنتاج وتقوم بأعمالها بموجب عقود امتياز تبرمها مع الدولة المضيفة وبالتالي فإن عقد الامتياز يمثل وحدة محاسبية.^{٣٧}

٣-٥-٢ فرض استخدام وحدة القياس النقدي :

أن مفهوم وحدة القياس النقدي هي النقود التي بموجبها يتم كتابة التقارير المالية والمعلومات المالية حيث تحظى النقود بالقبول العام وأنها ملائمة ومبسطة ويسهل فهمها وهو ما يساعد المحاسبين على قياس الأحداث الاقتصادية، حيث يتم تسعير البترول بالعملة الأجنبية أو الدولار حيث يلعب الدولار دوراً مهماً جداً في شركات النفط وخاصة في حالة ارتفاع أسعار النفط مما يؤدي إلى ازدهار البلد المصدرة لها والعكس صحيح ، وهذا ما يلاحظ في فترة السبعينيات الميلادية من القرن العشرين وذلك حين تأثرت البلاد العربية بالأحداث السياسية والتي أعقبها ارتفاع كبير جدا في أسعار النفط.

٣-٦ المبادئ المحاسبية في محاسبة النفط:

٣-٦-١ مبدأ تحقق الإيراد :

هو عبارة عن المبدأ الذي ينظم عملية الاعتراف بالإيراد، فالإيراد لا يتحقق إلا عندما تتم عملية البيع فهناك طرق للاعتراف بالإيراد، هي الاعتراف بالإيراد في حالة البيع النقدي والذي يرتبط بالأساس النقدي، وإيراد يتم الاعتراف به على أساس الاستحقاق مثل البيع

^{٣٧}حجز، عبد الملك إسماعيل، محاسبة النفط، ٢٠٠٣م، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ص: ١١٥

بالآجل، وعلى هذا الأساس فإن هناك نوعان من المبيعات (المبيعات المؤكدة ، المبيعات الغير مؤكدة) ولتوضيح تلك فإن عملية الانتاج وخاصة في صناعة النفط يتم البيع بعد الانتاج وهذا يعتبر من المبيعات المؤكدة أما فيما يخص العقود التي تبرم مع بعض العملاء لفترات مستقبلية فإنها تدخل ضمن المبيعات الغير المؤكدة، عليه فإنه يتطلب أن يتم أنتاج النفط بالفعل وأن يكون قد تم بيعه أو تخزينه في المستودعات وأصبح جاهز للبيع، وهذا يعني أن الأصل المتناقض يتحول إلى أصل متداول بمجرد الأنتاج نظراً لوجود أسعار معلنة عن النفط ومن الجدير بالذكر أن تطبيق هذا المبدأ في صناعة النفط غير قادر على احتواء بعض خصوصيات هذه الصناعة فبموجب هذه المبدأ لا يتم التسجيل في الدفاتر لما يكتشف من احتياطات نفطية إذ أن ذلك يتطلب أن تكون الإيرادات على الأقل قد تحقق من تلك الاحتياطات المكتشفة.^{٣٨}

٣-٦-٢ مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات :

يمكن تحديد دخل المنشأة عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات في نهاية السنة المالية ومعرفة صافي الربح أو الخسارة، غير أن مبدأ المقابلة غير قادر على تقييم الدخل بصورة دقيقة وذلك نظراً لطبيعة الصناعة التي تتسم بالمخاطرة وإنفاق الجزء الأكبر من التكاليف في الفترة أو الفترات الأولى التي سبق مرحلة إنتاج النفط والتي يتحقق عندها الإيراد ومما يزيد من صعوبة المشكلة أن هناك بعض التساؤلات جعلت الممارسات المحاسبية من قبل الشركات النفطية متباينة مما يدل على عجز المبادئ المحاسبية العامة في حل بعض المشكلات الخاصة بالصناعة النفط مما أدى إلى تدخل الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة في وضع بعض المعايير المحاسبية لحل بعض تلك المشاكل مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (٦) " استكشاف وتقييم الموارد المعنية "

٣-٦-٣ مبدأ الثبات :

ويقصد بمبدأ الثبات هو الثبات في تطبيق الطرق والإجراءات المحاسبية من فترة لأخرى بهدف استخدام تلك المعلومات المحاسبية في عملية المقارنة من سنة إلى أخرى حيث أن اي تغيير أو تعديل في الطرق والإجراءات المحاسبية من شأنه أن يؤثر على إمكانية المقارنة، عليه فإن

٣٨-حجز، عبد الملك إسماعيل، محاسبة النفط، ٢٠٠٣ م، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ص : ١٢٦

المعايير المحاسبية تنص على أن أي تعديل أو تغيير في السياسات المحاسبية يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية وتحديد أثر ذلك التغيير على القوائم المالية الحالية والسابقة. أما فيما يخص مبدأ الثبات في صناعة النفط فإن غياب وجود معايير تعالج بعض الجوانب الخاصة بصناعة النفط يؤدي إلى عدم الثبات في تطبيق بعض الإجراءات من فترة لأخرى، غير أن الأمر يتطلب الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية.^{٣٩}

٣-٦-٤ مبدأ الحيطة والحذر:

هو عبارة عن تحديد نتيجة النشاط في نهاية كل فترة محاسبية والأخذ بعين الاعتبار كافة المصاريف والخسائر المحتملة وإثباتها في الدفاتر وعدم الأخذ في الحسبان الإيرادات والمكاسب المتوقعة.

وبموجب هذا المبدأ فإن على شركات النفط أن تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الشديدة لهذه الصناعة وأن تعتمد على هذا المبدأ عند إعدادها لقوائمها المالية.

٣-٧ طرق المحاسبية المتبعة في الشركات النفطية :

تعتبر الطرق المحاسبية الإطار العام لمحاسبة النفط وعليه فإن هناك طريقتان هما كالتالي :

٣-٧-١ طريقة المجهودات الناجحة :

تقوم هذه الطريقة على أساس رسملة التكاليف الخاصة بمجهودات التنقيب والاستكشاف الناجحة فقط وبالتالي فإن تكاليف الآبار الجافة والتكاليف الجيولوجية والجيوفيزيكية بصورة عامة وغرامات التأخير في دفع الإيجار وغير ذلك من التكاليف تعتبر بمثابة مصروفات جارية تحمل على الفترات التي يتضح فيها عدم نجاح المحاولات أو في فترة التخلي عن المنطقة التي تم البحث فيها وبالتالي تخصم تلك التكاليف من دخل تلك الفترة.

ومن الملاحظ أنه بالرغم من إن معظم الشركات النفطية كانت قبل عام ١٩٥٥ م تستخدم طريقة المجهودات الناجحة إلا أنها لم تتبع نفس المبادئ المحاسبية عند التطبيق مما جعل علمية المقارنة بين نتائج تلك الشركات أمراً غير ممكناً.^{٤٠}

٣٩حجز، عبد الملك إسماعيل، محاسبة النفط، ٢٠٠٣ م، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ص : ١٣٠

٤٠ مصدر سابق، ص : ١٣٦

٣-٧-٢ طريقة التكلفة الكلية :

ظهرت هذه الطريقة في منتصف الخمسينات من القرن العشرين وتقوم على اعتبار كافة التكاليف بمثابة نفقات رأسمالية بغض النظر عما إذا أثمرت مجهودات البحث عن وجود نפט من عدمه وعلى هذا الأساس فإن كافة التكاليف التي تمت في سبيل الحصول على حق الامتياز وكذا تكاليف الاستكشاف والحفر تعد جزء من الأصول الطبيعية للشركة ويتم معالجتها محاسبيا على هذا الأساس ويلاحظ أن تطبيق هذه الطريقة يختلف من شركة لأخرى فنجد بعض الشركات تقوم برسملة كافة التكاليف التي تنفقها في مختلف الأماكن الجغرافية التي تزاوّل النشاط فيها ثم اعتبار تلك التكاليف بمثابة الكلفة الإجمالية لاحتياطات النفطية التي تكشفها الشركة بينما نجد شركات نفطية أخرى تحدد نطاق تطبيق التكلفة الكلية على أساس كل منطقة جغرافية على حدة^{٤١}

وعلى ضوء تلك الطرق فإننا لا ننسى تأثر تلك الطرق بالأنظمة التشريعات وخاصة بما يتعلق بالضرائب مما يؤدي إلى عمل تزاوج بين متطلبات الضرائب في القوائم المالية والطرق المحاسبية المتبعة في محاسبة النفط .

٣-٨ التطور التاريخي لمحاسبة النفط :

بعد التعرف على الطرق المحاسبية في محاسبة النفط يرى الباحث أنه يجب أن نلقي نظرة على التطور التاريخي للممارسات المحاسبية في الشركات النفطية وهي كالتالي :

بحلول منتصف الستينيات من القرن العشرين ظهر الكثير من المحاسبين والمحللين الماليين تحفظاتهم حول الممارسات المحاسبية المتباينة بين الشركات النفطية وليس فقط كنتيجة لإتباع طريقة المجهودات الناجحة أو التكلفة الكلية وإنما كنتيجة للتباين في تطبيق كل طريقة على حدة وكنتيجة لذلك أصبح من الصعب مقارنة القوائم المالية لمختلف الشركات النفطية ولهذا فقد اقترح معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في عام ١٩٦٩م إلغاء طريقة التكلفة الكلية وذلك بموجب دراسة البحث المحاسبية رقم (١١) والمناداة فقط بأتباع طريقة المجهودات الناجحة.

٤١ مصدر سابق : ص : ١٣٦

وكنتيحة لحظر تصدير النفط إلى أمريكا الذي قامت به الدول العربية المنتجة للنفط عام ١٩٧٣م فقد ترتب على ذلك ظهور اهتمام كبير داخل أمريكا ومن قبل الكونجرس الأمريكي أيضا وقد تبلور ذلك الاهتمام بصدور مرسوم عن سياسة الطاقة عام ١٩٧٥م وأن جزء من اهتمامات ذلك المرسوم تضمن المناادة بتكوين قاعدة بيانات عن الطاقة بما فيها المعلومات المالية وقد طالب المرسوم بتطوير ممارسات محاسبية تتبع من قبل كافة منتجي النفط وذلك من حيث التقارير التي تقدم إلى قسم الطاقة الأمريكي وقد أضاف المرسوم بأن يتم أعداد تلك الممارسات المحاسبية من قبل هيئة الأسواق المالية والتي سمح لهذه الهيئة بأن تعتمد على المبادئ المحاسبية التي أعدت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية وذلك إذا رأت الهيئة قبول ذلك .

في ديسمبر عام ١٩٧٧م أصدر مجلس معايير المحاسبية المعيار رقم (١٩) الخاص بإجراءات المحاسبية المالية والتقارير المالية في الشركات النفطية المنتجة والذي تضمن الكيفية التي يجب أن تكون عليها طريقة الجهود الناجحة وكذا توضيح التكاليف التي يتطلب الأمر رسمتها كما أن ذلك المعيار وضع الأسس التي يجب أن تتبع في الكثير من الجوانب منها المبادئ التي يتم التحاسب في ضوءها بالنسبة للتنازل عن ملكية الموارد الطبيعية والإفصاح المحاسبي للاحتياطيات المؤكدة وقد ضمنت النشرة الخاصة بذلك المعيار أن يطبق بعد ١٥ ديسمبر ١٩٧٨م.

غير أن المعيار رقم (١٩) تعرض لنقد من قبل ممثلي الشركات النفطية مما اضطرت هيئة الأوراق المالية إلى إصدار نشرة في أغسطس ١٩٧٨م مختمة فيها بأن كلا من طريقة الجهود الناجحة والتكلفة الكلية لا تقدمان قوائم المالية ذات معنى أو يعتد بها لأنها لا تأخذ في الاعتبار قيمة احتياطي المخزون من الزيت والغاز المكتشف كما أن تلك القوائم لا تعكس أنشطة الاستكشاف في قائمة الدخل ولذا فإن هيئة الأوراق المالية اقترحت طريقة جديدة تأخذ في الاعتبار وتسمى (Reserve Recognition Accounting) وترمز (RRA) وهذه الطريقة تقوم على احتساب قيمة الاحتياطيات المؤكدة للغاز والزيوت حتى وفقا لقواعد عشوائية وحتى يتم تطوير هذه الطريقة ومعايير تحديد قيم الاحتياطيات فقد سمحت الهيئة للشركات النفطية بإتباع طريقة الجهود الناجحة وفقا للمعيار رقم (١٩) أو

طريقة التكلفة الكلية كما وصفتها الهيئة وذلك من اجل القوائم المالية المراجعة بصورة رئيسية ومع هذا إعداد القوائم المالية وفقا للطريقة التي اقترحها هيئة الأوراق المالية يعد بمثابة معلومات تلحق بالقوائم المالية.

في ديسمبر ١٩٧٨ أصدرت الهيئة نشرتين خاصة بالقواعد المحاسبية المرتبطة بطريقة المجهودات الناجحة وطريقة التكلفة الكلية.

في مايو ١٩٩٦م أكدت هيئة الأوراق المالية على ضرورة التزام الشركات التي تعد تقاريرها على أساس طريقة المجهودات الناجحة بأن تتبع ما ورد في المعيار رقم (١٩) المعدل.

وفي عام ١٩٧٩م ومرة أخرى عام ١٩٨٠م أجلت هيئة الأوراق المالية متطلباتها الخاصة بمراجعة الاحتياطات إلى أن تخلت تماماً عن ذلك في عام ١٩٨١م.

في فبراير ١٩٨١م أعلنت هيئة الأوراق المالية بأن هناك قصور في طريقة أخذ الاحتياطات في الاعتبار مما يجعلها طريقة غير مناسبة للتحاسب كما أعلنت الهيئة في نفس التاريخ أن مجلس معايير المحاسبة المالية سوف يتولى تطوير إجراءات خاصة بمتطلبات الإفصاح التي تلتزم بها شركات الزيت والغاز وبالتالي فقد اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم (٦٩) والمتضمن متطلبات الإفصاح الخاصة بأنشطة شركات إنتاج الزيت والغاز وذلك في شهر نوفمبر ١٩٨٢م.

في ديسمبر ١٩٨٢م أعلنت هيئة الأوراق المالية إدخال بعض التعديلات على تلك القواعد الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية بموجب المعيار رقم (٦٩) وان التعديلات تضمنت الإفصاح غير إن المراجع للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية من إنتاج الاحتياطات المؤكدة.

في مايو ١٩٩٥م اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم (١٢١) والخاص بالمعالجة المحاسبية الخاصة بما قد يحدث في الأصول الثابتة من نقص حيث يتطلب الأمر أن تخض تلك الأصول لاختبار النقص وذلك لمعرفة الانخفاض الذي قد يحدث في قيم تلك الأصول إذ أن الأصل يتعرض للانخفاض أو النقص عندما تكون التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة أقل

من صافي القيمة الدفترية للأصل وفي هذه الحالة يؤخذ ذلك النقص أو الانخفاض في الاعتبار كخسارة تخفض بها القيمة الدفترية للأصل المعني وجعل قيمته مساوية للقيمة السوقية.^{٤٢}

٣-٩ أهم التطورات الحديثة في محاسبة النفط (البترول) :

٣-٩-١ المعيار الدولي رقم (٦) " الاستكشاف وتقييم الموارد المعنية" :

أشار المعيار إلى أسباب إصدار المعيار وهي كالتالي :

حتى الآن لا يوجد معيار دولي لإعداد التقارير المالية يتناول بالتحديد المحاسبة المتعلقة بهذه الأنشطة.

تختلف الآراء بشأن كيفية محاسبة مصروفات الاستكشاف والتقييم^{٤٣} حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تتنوع الممارسات المحاسبية لأصول الاستكشاف والتقييم بموجب متطلبات الهيئات الأخرى التي تضع المعايير وكثيرا ما تختلف عن الممارسات في القطاعات الأخرى للمصروفات التي يمكن اعتبارها متشابهة.

إن مصروفات الاستكشاف والتقييم هامة بالنسبة للمنشآت العاملة في الأنشطة الأستخراجية.

هناك عدد متزايد من المنشآت التي تتحمل مصروفات الاستكشاف والتقييم التي تعرض بياناتها المالية حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.^{٤٤}

٣-٩-٢ هدف المعايير :

أشار المعايير إلى الهدف من أعداده وهو " تحديد التقارير المالية لاستكشاف وتقييم الموارد المعدنية " ويتطلب المعيار بشكل خاص ما يلي :

● تحسينات محدودة على الممارسات المحاسبية الحالية لمصروفات الاستكشاف والتقييم.

٤٢ حجاز، عبد الملك إسماعيل، محاسبة النفط، ٢٠٠٣م، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ص : ١٤٢
٤٣ عرف المعيار مصروف الاستكشاف والتقييم بأنه " المصروفات التي تتحملها المنشأة فيما يتعلق باستكشاف وتقييم الموارد المعدنية قبل أن تصبح الجدوى الفنية والإمكانية التجارية لاستخراج مورد معدني من الممكن إظهارها" المعايير المحاسبية الدولية، ترجمة طلال أبو غزالة، ص : ٧٢٧
٤٤ المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨م، ترجمة طلال أبو غزالة، ص : ٧٢١

- أن تقوم المنشآت التي تعترف بأصول الاستكشاف والتقييم^{٤٥} بتقييم هذه الأصول لتحديد الانخفاض في القيمة حسب هذا المعيار وقياس أي انخفاض في القيمة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) " انخفاض قيمة الأصول".
- إفصاحات تحدد وتوضح المبالغ في البيانات المالية للمنشأة الناجمة من استكشاف وتقييم الموارد المعدنية^{٤٦} وتساعد مستخدمى هذه البيانات المالية على فهم مبلغ وتوقيت وتأكيد حدوث التدفقات النقدية المستقبلية من أية أصول استكشاف وتقييم معترف بها.^{٤٧}

٣-٩-٣ قياس أصول الاستكشاف والتقييم :

لقد أشار المعايير إلى نوعين من القياس وهما : القياس عند الاعتراف والقياس بعد الاعتراف، وهما كالتالي :

٣-٩-٣-١ القياس عند الاعتراف :

يتم قياس أصول الاستكشاف والتقييم بمقدار التكلفة.

٣-٩-٣-٢ عناصر تكلفة أصول الاستكشاف والتقييم :

على المنشأة تحديد سياسات تبين أية مصروفات يتم الاعتراف بها كأصول استكشاف وتقييم وتطبيق السياسة بشكل منسق وعند إجراء هذا التحديد على المنشأة إتبع الدرجة التي يمكن بها ربط المصروفات مع إيجاد موارد معدنية محددة وفيما يلي أمثلة على المصروفات التي يمكن إدخالها في القياس المبدئي لأصول الاستكشاف والتقييم، حيث لا تشمل القائمة بعض البيانات وهي كالتالي :

١- الحصول على حقوق الاستكشاف

٢- الدراسات الطبوغرافية والجيولوجية والجيوكيميائية والجيوفيزيائية

٣- الحفر الاستكشافي

٤- حفر الخنادق

٤٥ عرف المعيار أصول الاستكشاف والتقييم بأنها " مصروفات الاستكشاف والتقييم المعترف بها أصول حسب السياسة المحاسبية للمنشأة " المعايير

المحاسبة الدولية ، ترجمة طلال أبو غزالة ، ص : ٧٢٧

٤٦ أشار المعيار إلى أنه يقصد باستكشاف وتقييم الموارد المعدنية " البحث عن الموارد المعدنية بما في ذلك المعادن والنفط والغاز الطبيعي والموارد المماثلة غير المتجددة بعد أن تكون المنشأة قد حصلت على حقوق قانونية للاستكشاف في منطقة محددة وكذلك تحديد الجدوى الفنية والفائدة

التجارية لاستخراج المورد المعدني" المعايير المحاسبة الدولية ، ص : ٧٢٧

٤٧ المعايير المحاسبة الدولية ، ترجمة طلال أبو غزالة ، ص : ٧٢٢

٥- أخذ العينات وفحصها

٦- الأنشطة المتعلقة بتقييم الجدوى الفنية والفائدة التجارية لاستخراج المورد المعدني

لا يتم الاعتراف بالمصروفات المتعلقة بتطوير الموارد المعدنية كأصول استكشاف وتقييم .
حسب معيار المحاسبة الدولي (٣٧) " المخصصات الالتزامات والأصول المحتملة " على المنشأة الاعتراف بأية التزامات عن الإزالة والاستبعاد التي يتم تحملها أثناء فترة معينة نتيجة للقيام باستكشاف وتقييم الموارد المعدنية.

القياس بعد الاعتراف :

بعد الاعتراف على المشاة تطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم على أصول الاستكشاف والتقييم وإذا تم تطبيق نموذج إعادة التقييم فإنه يجب أن يكون متوافقاً مع تصنيف الأصول.

٣-٩-٤ التغيرات في السياسات المحاسبية :

يمكن للمنشأة أن تغير سياساتها لمحاسبية لمصروفات الاستكشاف والتقييم إذا كان التغيير يجعل البيانات المالية ملائمة أكثر لاحتياجات المستخدمين فيما يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية وليست أقل موثوقية أو أكثر موثوقية وليست أقل ملائمة لهذه الاحتياجات وعلى المنشأة الحكم على الملائمة والموثوقية باستخدام المقاييس في معيار المحاسبة الدولي رقم (٨).
لأجل أن تبرر المشاة تغيير سياساتها المحاسبية لمصروفات الاستكشاف والتقييم عليها إظهار أن التغيير يجعل بياناتها المالية أقرب لتلبية المقاييس في معيار المحاسبة الدولية (٨) إلا أن التغيير ليس بحاجة لتحقيق الامتثال الكامل لهذه المقاييس.^{٤٨}

٣-٩-٥ الاعتراف والقياس :

يتم تقييم أصول الاستكشاف والتقييم لتحديد الانخفاض في القيمة عندما توحى الحقائق والظروف أن المبلغ المسجل لأصل استكشاف وتقييم قد يزيد عن مبلغه القابل للاسترداد وعندما تشير الحقائق والظروف أن المبلغ المسجل يزيد عن المبلغ القابل للاسترداد فإن على

٤٨ المعايير المحاسبية الدولية ، ترجمة طلال ابو غزالة ، ص : ٧٢٤

المنشأة قياس وعرض والإفصاح عن أية خسارة في الانخفاض حسب معيار المحاسبة الدولي (٣٦) .

تدل واحدة أو أكثر من الحقائق والظروف التالية على أنه يجب على المنشأة اختيار أصول الاستكشاف والتقييم لتحديد الانخفاض في القيمة ما عدى :

- انقضت الفترة التي يحق فيها للمنشأة الاستكشاف في المنطقة خلال الفترة أو ستقضي في المستقبل القريب ولا يتوقع تجديدها.
- المصروف الكبير على مزيد من استكشاف وتقييم المصادر المعدنية في المنطقة المحددة غير داخل في الموازنة وليس مخططاً له.
- لم يؤد استكشاف وتقييم الموارد المعدنية في المنطقة المحددة إلى اكتشاف كميات صالحة تجارياً من الموارد المعدنية وقارات المنشأة التوقف عن هذه الأنشطة في المنطقة المحددة.
- توجد بيانات كافية تدل على أنه بالرغم من أن من المحتمل المضي قدماً في التطوير في المنطقة المحددة فإنه من غير المحتمل استبعاد المبلغ المسجل لأصل الاستكشاف والتقييم بكامله من التطوير الناجح أو من خلال البيع.

٣-٩-٦ تحديد المستوى الذي يتم عنده تقييم أصول الاستكشاف والتقييم لتحديد الانخفاض في القيمة.

على المنشأة تحديد سياسة محاسبية لتخصيص أصول الاستكشاف والتقييم لوحدات توليد النقد أو مجموعات وحدات توليد النقد لغرض تقييم هذه الأصول لتحديد الانخفاض في القيمة وكل وحدة توليد نقد أو مجموعة وحدات توليد نفقد خصص لها أصل استكشاف وتقييم يجب أن لا تكون أكبر من قطاع التشغيلي محدد حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٨) " القطاعات التشغيلية "

كما أشار المعيار إلى " أن المستوى الذي تحدده المنشأة لإغراض اختبار أصول الاستكشاف والتقييم لتحديد الانخفاض في القيمة من الممكن أن يشمل وحدة توليد نقد واحدة أو أكثر.^{٤٩}

٤٩ المعايير المحاسبية الدولية ، ترجمة طلال ابو غزالة ، ص : ٧٢٥

٣-٩-٧ الإفصاح :

أشار المعيار إلى أنه " على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ المتعرف بها في بياناتها المالية الناجمة من استكشاف وتقييم الموارد المعدنية، حيث يمكن للمنشأة الإفصاح عما يلي :

- سياساتها المحاسبية لمصرفات الاستكشاف والتقييم بما في ذلك الاعتراف بأصول الاستكشاف والتقييم.
 - مبالغ الأصول والالتزامات والدخل والمصرف والتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية الناجمة من استكشاف وتقييم الموارد المعدنية.
- على المنشأة معاملة أصول الاستكشاف والتقييم كقائمة منفصلة من الأصول وعمل الإفصاحات التي يطلبها أما معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) أو معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) بما يتفق مع كيف يتم تصنيف الأصول.^{٥٠}

الكتاب العربية :

- ١- الحيايلى ، وليد ناجي ، ٢٠٠٧م ، محاسبة الجمعيات التعاونية ، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمرك .
- ٢- مطر ، محمد ، زويلفن انعام ، النظم المحاسبية المتخصصة وتطبيقاتها العملية ، دار وائل للنشر ، الأردن
- ٣- الراوي، حكمت أحمد، ١٩٩٦، دراسات في محاسبة المنشآت المتخصصة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٤- الجعارات، خالد جمال، ٢٠٠٨، معايير التقارير المالية الدولية ٢٠٠٧، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- ٥- أمين ، خالد ، ٢٠٠٤، العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر ، الأردن
- ٦- شقير، فائق وآخرون ، ٢٠٠٨، محاسبة البنوك ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة ، الأردن.
- ٧- حجز، عبد الملك اسماعيل، ٢٠٠٣م ، محاسبة النفط ، دار الفكر المعاصر ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية.
- ٨- لارسن، جون، ن.موشش، (١٩٩٨م)، المحاسبة المتقدمة، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية.
- ٩- ابو نصار، محمد حسين، (٢٠٠٨م)، المحاسبة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية، الأردن.
- ١٠- الراعي، زياد خليل، (٢٠٠٤م)، المحاسبة المتقدمة، الأردن.

الدراسات البحوث :

- ١- الشمري، بندر ، العتيبي، موسى ، الاطار القانوني ذات العلاقة بالقطاع الخيري والتطوعي في المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٨م.

المنشورات المهنية:

- ١- المعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية، ٢٠٠٨م
- ٢- المعايير المحاسبة السعودية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣م.